مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٢)

وعى العمال بالاحتجاجات الفئوية

"دراسة ميدانية على عمال شركة شبين للغزل والنسيج بمحافظة المنوفية"

إعداد

د / إيناس محمد فتحى غزال

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ٢٥ العدد (٩٩) أكتوبر ٢٠١٤م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

Scanned with CamScanner

وعى العمال بالاحتجاجات الفئوية

دراسة ميدانية على عمال شركة شبين للغزل والنسيج بمحافظة المنوفية

د. إيناس محمد فتحى غزال
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ظاهرة الاحتجاجات الفئوية ومدى تأثيرها على وعى العمال وخاصة فى ظل تحديات المرحلة الراهنة التى يمر فيها المجتمع المصرى بتغييرات سريعة وخاصة فى ضوء أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وما يترتب عليها من تداعيات.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث تم الاعتماد على استمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات والتى اعتبرت بمثابة مقياس يقيس مستوى وعى حالات الدراسة بالظاهرة البحثية المطروحة، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عمدية بلغت (٢٠) حالة من العمال المؤقتين بشركة مصر شبين للغزل والنسيج بشبين الكوم محافظة المنوفية.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج من بينها:

١- أن وعى العمال المؤقتين بالاحتجاجات الفئوية ما زال يشوبه عدم وضوح الرؤية الحقيقية المتعلقة بثقافة الاحتجاج فهى احتجاجات تلقائية عفوية غير ممنهجة أو مخطط لها.

٢- عدم اصطباغ المطالب الفئوية لدى عينة الدراسة بالصبغة السياسية مما يدل على انخفاض المستوى التعليمى وتدنى مستوى المعيشة فهذه الشريحة تتمثل أهم مطالبها فى البحث عن لقمة العيش وعن الحياة الكريمة فقط.

Scanned with CamScanner

وعى العمال بالاحتجاجات الفئوية – دراسة ميدانية على عمال شركة شبين للغزل والنسيج بمحافظة المنوفية

مقدمة:

تمثل الاحتجاجات الفئوية ظاهرة اجتماعية بارزة فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة سواء فى دول العالم المتقدم أو فى دول العالم الثالث، وذلك بفضل ما تنطوى عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية رئيسية، تلك الاحتجاجات التى أفرزت العديد من الثورات؛ ففى المجتمعات الأوروبية الحديثة قامت العديد من الثورات التى أفرزتها ظاهرة الاحتجاجات من بينها على سبيل المثال الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والثورة الروسية ١٩١٧، والثورة الصينية ١٩٤٩، وفى العالم الثالث قامت ثورات متعددة ومنها الثورة الإيرانية الشعبية التى أسقطت نظام الشاه وأحلت محله حكومة الجمهورية الإسلامية وذلك عام ١٩٧٩. (عاصم الدسوقى، ٢٠٠٥: ١١). وكذلك ثورات التحرر الوطنى فى أمريكا اللاتينية فى أوائل القرن التاسع عشر ثم ثورات التحرر الوطنى من الاستعمار والعنصرية والتى بدأت فى مصر ثم امتدت إلى أفريقيا والعالم الثالث، وبتأمل وضع ظاهرة الاحتجاجات الفئوية نجد أنها تنطوى على جوانب إيجابية وأخرى سلبية حيث تتمثل جوانبها الإيجابية فى مطالبتها بالتغيير وأخذها بالإصلاح فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما سلبياتها ففى إنها قد تؤول إلى موقف التنديد بها أو الإخفاق وخاصة فى تحقيق الغايات التى استهدفت تحقيقها منذ البداية، حيث فى البداية يلتمس لها كل التبريرات الممكنة لكن سرعان ما يتحول الموقف إلى موقف هجوم عليها وتنديد بها. (سامح راشد، ٢٠١١: ٢٣). أما بالنسبة لظاهرة الاحتجاجات الفئوية فى المجتمع المصرى فيمكن القول أن هذا المجتمع قد تعرض فى الآونة الأخيرة لسلسلة من الاحتجاجات وخاصة بعد نشوب ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ تلك الثورة التى صاحبها مجموعة من التحولات الهامة من بينها تحول السلوك السياسى للرجل العادى فى المجتمع إلى حركة احتجاجية اجتماعية واسعة النطاق عبرت عن مطالبها من خلال تلك الثورة التى عملت على إسقاط حاجز الخوف واللامبالاة ولم تعد تقبل

Scanned with CamScanner

التراجع عن مطالبها المشروعة بتحقيق التغيير الشامل فى المجتمع. (شحاته صيام، ٢٠١٢: ١٠).

ومع التغييرات الكثيرة والمتلاحقة على كافة الأصعدة الوطنية والقومية والدولية حدث اختلاف واضح فى وعى المواطن فيما يتعلق بمختلف القضايا مثل انخفاض الأجور، وفقدان العدالة، وتفشى الفساد وغيرها من الظواهر السلبية الأمر الذى أحدث تمايزا واضحا فى ثقافة المواطن المعاصر كثقافة فرعية جديدة والثقافة الأم السائدة فى المجتمع المصرى ذاته عبر العقود الماضية وإن كانت تتماثل معها فى بعض الأوجه إلا أنها لطالما حملت فى طياتها أهم ملامحها الخاصة التى مهدت لاندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١. (ربيع وهبه، ٢٠١١: ١٠).

ومن بين العوامل الاجتماعية التى ساعدت فى انفجار وقيام الثورة المصرية وغيرها من ثورات الربيع العربى هو ثقل الشعور بافتقاد الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية عند المواطنين، ومع ذلك فإن الشاهد أن هذه الثورات تواجه من ناحية أخرى تحديات من جراء ما عانته هذه المجتمعات من جمود وفساد وتراجع وتجريف فى كافة جوانب الحياة ولاسيما على مدار العقود الثلاثة الأخيرة لدرجة أثبتت أن التغييرات التى لحقت بالدولة بعد الثورة تناولت المستويات العليا لمؤسسات الحكم ولم تستطع هذه التغييرات أن تصل إلى المستويات الوسطى والدنيا المتشعبة فى مفاصلها والتى تمثل عصب السلطة ومكمن تأثيرها، فضلا عن صعوبة قيام نخب الثورة بتجاوز الفجوة بين المفهوم الحديث للدولة ورواسب فكر الشارع الذى جرى استلابه دينيا وطائفيا ورغبتها فى عدم إغضاب قطاعات هامة من شعوبها. (على ليله، ٢٠١١: ١١٨). وهو الأمر الذى فرض عليها سياسة تتسم باللين والتراخى أحيانا فى مواجهة عمليات الترهيب والترويع والفتنة مما أضعف من هيبة الدولة وشجع على استشراء نزعات العنف والبلطجة والتمرد وهز من ثقة قطاعات هامة من الشعب فى الثورة وأهدافها مما أدى إلى انفجار الاحتجاجات الفئوية التى واصلت تغلغلها فى كافة قطاعات المجتمع وخاصة الإنتاجية والخدمية، كما طالت فى كثير من الأحيان فئات كانت بعيدة تماما عن ثقافة الاحتجاج كالموظفين والطلاب والمهنيين والفلاحين من أجل المطالبة بحقوقهم أو بتعبير أدق خروج الجماهير العريضة إلى الشارع ضد السلطة وما تقوم به من انتهاكات للحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية – فبرغم

Scanned with CamScanner

أيدى الحكومة القوية وتفعيلها للعنف والإقصاء الاجتماعى لمحاصرة العمل السياسى فى الشارع ودق الأسافين بين الجماهير والمثقفين – إلا أن قوى الاحتجاج حاولت أن تعيد إنتاج الإجماع الشعبى من جديد بهدف استعادة الحرية والعدالة الاجتماعية. (Puddephatt, A., 2012:15).

وفى هذا الصدد أصدر المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرا عن الاحتجاجات التى شهدتها مصر عام ٢٠١٢ تحت عنوان: صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع والذى أكد فيه أن عام ٢٠١٢ شهد العديد من التغييرات السياسية الهامة فى مصر وخاصة فى السلطة وكذلك فى المناخ السياسى والتشريعى، كما أكد التقرير الاستراتيجى أن عام ٢٠١٢ شهد استمرار المصريين فى التوحد نحو فعل واحد مشترك وهو الاحتجاجات على السياسات الاجتماعية والاقتصادية تلك السياسات التى أدت إلى زيادة معدلات الفقر والتخلف وارتفاع معدل التضخم، هذا فضلا عن استمرار الحكومات والنخب السياسية والتشريعية المتتالية فى تبنى سياسات اجتماعية اقتصادية تزيد من إفقار الفقراء وتهميشهم حيث ارتفع عدد الاحتجاجات إلى مستوى غير مسبوق ليزيد عن (٣٨١٧) احتجاجا على مستوى جميع أطياف الشعب المصرى، وهذا إيذان بتأسيس نوع جديد من الوعى الذى يسعى للإطاحة بالاستبداد والفساد والظلم وانعدام الحرية والعدالة الاجتماعية بهدف إعادة الاعتبار لرأى المواطن وقيمه وحقوقه المسلوبة. (المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٢).

صياغة مشكلة الدراسة:

وفى ضوء ما سبق يمكن القول أنه مع نشوب موجة الوقفات الاحتجاجية وبركان المطالب الفئوية الذى انفجر دفعة واحدة فى وجه الحكومة، والذى تزايد بصورة ملحوظة وخاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وحتى الوقت الراهن تغيرت تصورات المواطنين فى مجتمعنا المصرى بوجه عام، كما تغيرت رؤيتهم، وكذلك وعيهم تجاه مختلف الأوضاع والقضايا المطروحة على الساحة فى وقتنا الراهن، فلقد تعالت صيحات الوقفات الاحتجاجية الفئوية بصورة غير مسبوقة مناهضة لكافة أنواع التسلط والهيمنة التى تمارسها الحكومة على شعبها، وتعد الوقفات الاحتجاجية المتنوعة التى يقوم بها العمال فى شركات القطاع العام والمصالح الحكومية واحدة من بين هذه الوقفات معبرين عما لحق بهم من بخس وتعسف وإضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية ومصادر

Scanned with CamScanner

رزقهم واحتجاجا على ما يعيشونه من أوضاع اجتماعية واقتصادية متردية وسياسية أصبحت تجور يوما بعد يوم على حقهم فى تقرير مصيرهم وتتحدر بهم إلى أدنى مستويات من المعيشة ومن التمثيل السياسى وإعمال الحقوق والتمتع بالحريات وكذلك فى ظل نظام يحرم العامل من التأمينات فى مواجهة التهديد بالطرد أو البطالة. وقد تزايدت هذه الاحتجاجات العمالية فى الفترة الأخيرة حيث تراوحت على سبيل المثال بين (١٠٠) احتجاجا عام ٢٠٠١ إلى (٧٥٦) احتجاجا عام ٢٠٠٧. (مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠١٢).

ويوضح الشكل التالي تصنيف فئات المحتجين خلال النصف الأول من سبتمبر عام ٢٠١٢ الماضى وموقع العمال من هذه الفئات المحتجة

شكل رقم (١)

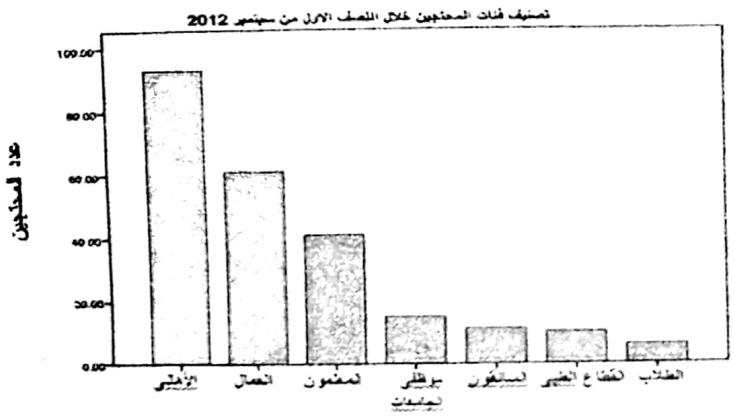

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية ٢٠١٢

يتضح من الشكل السابق أن الأهالى من الكادحين وربات البيوت والمتعطلين والباعة الجائلين والأرزقية... وغيرهم يمثلون المرتبة الأولى فى الوقفات الاحتجاجية أمام مجلس الوزراء ثم يأتى العمال بوجه عام فى المرتبة الثانية وينظمون هذه الوقفات أمام المصانع والشركات ومجلس الوزراء ويمثلون ٦١% تقريباً وهى نسبة لا يستهان بها من بين إجمالى الفئات المحتجة. وتؤكد الإحصائيات وقوع (٨٦٤) حالة احتجاج كل يوم أى أربع احتجاجات كل ثلاث ساعات، و(٦٠٤٨) احتجاجا أسبوعيا للحد الذى حققت فيه أعداد الاحتجاجات أعلى مستوى لها خلال العقود الماضية، كما يؤكد التقرير الصادر عن المركز التنموى بالتعاون مع مؤسسة وثائق حقوقية أن مصر شهدت نسبة احتجاجات مرتفعة مما أثار الناس ضد النظام الحاكم ومن ثم تزايد استخدام التمرد أو العنف الاحتجاجى مثل قطع الطرق وحصار وغلق الهيئات

Scanned with CamScanner

ومحاولات الانتحار واحتجاز المسئولين، وقد استحوذ العمال وخاصة عمال المصانع والشركات على النصيب الأكبر حيث ارتفعت المطالب الخاصة ببيئة العمل لتمثل ٤٠% من المطالب الاحتجاجية. (مركز الأرض لحقوق الإنسان، مرجع سابق). ولقد تجسدت هذه الاحتجاجات فى صور مختلفة منها الاعتصام والتظاهر والتجمهر وصولا إلى الإضراب الكلى أو الجزئى أو التباطؤ بما يؤدى إلى تعطيل الإنتاج وتردى مستوى الخدمات، وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا إلى شركة هناك حتى أصبحت ظاهرة عامة تضم كافة الشرائح وتعم كافة محافظات مصر لذا تستحق التوقف أمامها طويلا وإيذانا بإعلان ولادة عهد جديد من إزاحة حالة الصمت والخوف واللامبالاة التى كانت تسيطر على المجتمع بوجه عام لعقود زمنية طويلة إلى ظهور نوع جديد من الثورة الشعبية التى ولدت فى رحم سياسات القمع السياسى ولعبة القوة السياسية التى خلفتها سياسات النظام الفاسد ضد الجماهير العريضة.

وبناء على ما سبق تحاول الدراسة الراهنة أن تجيب على تساؤل رئيسى مؤداه: ما مدى وعى العمال بظاهرة الاحتجاجات الفئوية؟ وهل حققت هذه الاحتجاجات الفائدة المرجوة منها؟

وبناء على الطرح السابق تتمثل أهمية الدراسة فى النقاط التالية:

١- إلقاء الضوء على واقع ظاهرة الاحتجاجات الفئوية ومدى تأثيرها على وعى المواطنين وخاصة فى ظل تحديات المرحلة الراهنة التى يمر فيها المجتمع المصرى بتغييرات سريعة محليا وخاصة فى ضوء أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وما يترتب عليها، وكذلك عالميا فى ضوء ما يحدث من تغييرات فى معظم المجتمعات والأنظمة العالمية.

٢- تسليط الضوء على ظاهرة الاحتجاجات الفئوية تلك الظاهرة التى لم تأخذ نصيبها من البحوث والدراسات الميدانية وخاصة من قبل الباحثين الاجتماعيين على الرغم من أن البعد الاجتماعى يلعب دورا جوهريا تجاه تلك الظاهرة.

٣- أما على المستوى التطبيقى فإن الدراسة الحالية تسعى إلى إعطاء صورة وصفية تحليلية لشريحة من أهم شرائح المجتمع وهم العمال الذين يقومون باحتجاجات شبه يومية من أجل المطالبة بحقوقهم كما أنهم يستحقون المزيد من الاهتمام بالدراسة

Scanned with CamScanner

والتحليل من خلال التعرف على أوضاعهم وأهم مشاكلهم ووجهة نظرهم حيال المستقبل، وذلك بهدف التعرف على مدى وعيهم بظاهرة الاحتجاجات فى مجتمعنا المصرى، ذلك المجتمع الذى يتميز بخصوصيته الاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك من خلال التعرف على المضامين الاجتماعية للوقفات الاحتجاجية التى يقومون بها والنتائج المترتبة عليها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

١- التعرف على مدى معرفة المبحوثين بظاهرة الاحتجاجات الفئوية من حيث طبيعتها ومضمونها الاجتماعى.

٢- الكشف عن العوامل الاجتماعية الرئيسية التى تدفع المبحوثين نحو هذه الاحتجاجات.

٣- التعرف على وعى المبحوثين بالنتائج الاجتماعية والسياسية سواء الإيجابية أو السلبية المترتبة على الاحتجاجات الفئوية.

٤- الكشف عن مدى وعى المبحوثين بمستقبل الاحتجاجات الفئوية.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة أن تجيب على التساؤلات التالية:

١- ما مدى معرفة المبحوثين بالاحتجاجات الفئوية؟ وما تصوراتهم عنها؟ وما تقييمهم لها؟

٢- كيف يدرك المبحوثين العوامل الاجتماعية المؤثرة فى الاحتجاجات الفئوية؟

٣- ما مدى وعى المبحوثين بالنتائج الإيجابية أو السلبية المترتبة على هذه الاحتجاجات؟

٤- ما مدى وعى المبحوثين بمستقبل الاحتجاجات الفئوية؟

Scanned with CamScanner

مفاهيم الدراسة – إطلالة نظرية:

١- الوعى:

من الملاحظ أن كلمة وعى فى تراث علم الاجتماع تأخذ طابعا مختلفا ومتميزا عن مختلف التحليلات الأخرى له سواء اللغوية أو الفلسفية أو النفسية، حيث يعد الوعى Consciousness موضوعا هاما وخطيرا بل يعد قضية علمية وسياسية رئيسية ذلك لأنه يمثل أساس تحديد الإنسان لموقفه من الواقع المحيط به، وموقف هذا الإنسان إزاء هذا الواقع من نتائج على حركة المجتمع التاريخية، حيث يعتمد موقف الإنسان تجاه هذا الواقع قبولا أو رفضا ترسيخا أو تغييرا بناء على طبيعة هذا الوعى.

وقد أثبتت أحداث التاريخ الإنسانى أنه كلما ارتقى مستوى وعى الإنسان وتبلور فى إطار رؤية صحيحة للعلاقات القائمة بين أبعاد الواقع الاجتماعى كلما تزايد احتمالات تغيير هذا الواقع نحو الأفضل ونحو تحقيق إرادة الإنسان وتحريرها. (محمد الجندى، ١٩٨٣: ٨٠).

والذى يهمنا فى الدراسة الراهنة هو أفكار الاتجاه الوضعى المثالى، وفى هذا الصدد يعد **أوجيست كونت** أول من أسس للوضعية فى علم الاجتماع فالوعى من وجهة نظره هو القوة المحركة للتاريخ، كما يعتبر **كونت** أن الظواهر الاجتماعية لا تعدو أن تكون أكثر من الظواهر الفكرية والعقلية فى المجتمع، وأن الأفكار هى التى تحكم العالم وتجعله منظما أو هى التى تحيله إلى حالة من الفوضى. (أ.ك أوليدوف، ١٩٨٢: ٧).

وإذا كان الجناح اليسارى من المدرسة الهيجلية يمثل حلقة الوصل التى انتقلت بقضايا الوعى من المجال الفلسفى إلى المجال الاجتماعى وتطويرها فى نطاق الاتجاه المادى التاريخى، كما ظهر فى أعمال **فيورباخ وماركس**، فإن **إميل دور كايم** يمثل من ناحية أخرى حلقة الوصل التى عن طريقها تم إسباغ الصبغة الاجتماعية على قضايا المعرفة والوعى ويتضح ذلك فى أعمال **كانت** الفلسفية المثالية، ولكن فى إطار الاتجاه الوضعى المثالى، ولم يضف **دور كايم** بذلك إمكانات موضوعية جديدة فى فهم طبيعة الوعى، كما أنه لم يقدم طرحا واقعيا لمحدداته العقلية

Scanned with CamScanner

بقدر ما أعاد إنتاج بعض الأفكار الفلسفية عن تبعية العقل للدين، فقد حاول **دور كايم** أقامة نظرية ابستمولوجية تشير إلى أن الحقيقة والمعرفة أساس الدين والمجتمع، وأن الفرد فى مدركاته ومعارفه يتغذى على أفكار المجتمع وتصوراته، كما أهتم **دور كايم** بحياة الجماعة وأن الرموز الدينية لا تشير إلا إلى الواقع الأخلاقى للمجتمع. (Allan G. Johnson, 1995: 53) لذا فقد اختزل **دور كايم** الأساس الاجتماعى الواقعى للمعرفة فى الجانب الأخلاقى الخالص؛ فالحياة الاجتماعية من وجهة نظره تتكون من التصورات النفسية والوقائع لديه هى ضروب من السلوك والتفكير والشعور وهى توجد خارج الفرد، وقد زودت جميعها بقوة قهرية تمكنها من فرض نفسها عليه، أما عن طبيعتها فإنها انعكاسات لأخلاقيات الجماعة. (جراهام كينلوتش، ١٩٩٠: ١٠)

وفى هذا السياق الوضعى المثالى حاول **ماركس وفيبر** طرح إطار نظرى حول العلاقة بين الرأسمالية وبعض العناصر الأيديولوجية وبصفة خاصة بحث العلاقة بين السلوك العقلانى الرشيد الذى يميز الرأسمالية ونمط المعتقدات التى تنطوى عليها الديانة البروتستانتية حيث اعتبر **فيبر** أن عالم المادة والوقائع والطبيعة منفصل عن عالم الإنسان والقيم الإنسانية؛ فالقيم تنشأ فى الأصل نتيجة لإرادة بشرية مصدرها الاختيار الحر والاعتقاد بصدقها، وترجع هذه القيم من وجهة نظره إلى استجابة وعى الفرد للوسط الاجتماعى؛ فالقيم عند **فيبر** ضرورية فى فهم الوقائع الاجتماعية والمعرفة الإنسانية. (BRyan S. Turner, 2001: 72-73)

أما عن **كارل مانهايم** فقد سعى إلى تقديم تفسير بديل لطبيعة المعرفة وتطورها فى إطار علم اجتماع المعرفة؛ فالمعرفة فى رأيه لا تصدر عن فرد أو أفراد منعزلين بل تصدر عن جماعات وممارسات اجتماعية، كما ذهب **مانهايم** إلى أن الجماعة هى الوسيلة التى من خلالها ترتبط المعرفة بالمجتمع.(محى شحاته سليمان، ١٩٩٣: ١٥٠).

ويمثل الاتجاه الوظيفى مكانة بارزة فى الاتجاه الوضعى المثالى العام، وهنا نركز على إسهامات **تالكوت بارسونز** بوصفه أبرز منظرى هذا الاتجاه، وعلى الرغم من أن **بارسونز** لم يتناول قضية الوعى إلا أننا يمكن أن نتلمس رؤيته عنه فى إطار نظريته عن الفعل الاجتماعى والتوجه القيمى والنسق الاجتماعى، حيث يرى **بارسونز** أن النسق القيمى السائد هو الذى يتولى تحديد أهداف وغايات الفعل الاجتماعى

Scanned with CamScanner

وتحديد الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق هذه الغايات فى إطار المعايير المشتقة من هذا النسق، فالقيم والمعايير والمعانى لا تظهر فى الممارسة الاجتماعية للفاعلين وإنما تكون مفروضة عليهم أو بمعنى آخر أن معانى الفعل لا تظهر فى عمليات التفاعل الاجتماعى القائم بقدر ما تنشأ وتتحدد على أساس القيم الموجودة قبلا.

وقد تطورت الأفكار السابقة بعد ذلك على يد أنصار اتجاه التحديث السياسى أمثال **بيرو وبوتومور وجرامش** وغيرهم حيث قام هؤلاء بدراسة بعض القضايا الهامة التى تخص مجتمعات العالم الثالث من بينها تحقيق العدالة والحرية والمساواة والديمقراطية والارتقاء بالمستوى الثقافى، كما أكد أنصار هذا الاتجاه على أن مجتمعات العالم الثالث تشهد تغييرات لم تشهدها من قبل فى مختلف النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك على يد النخب الحاكمة من أجل تحديث وتنمية هذه المجتمعات.

ويمكن القول هنا أن بعض مجتمعات العالم الثالث شهدت وخاصة فى الفترة الأخيرة احتجاجات متعددة وانقلابات عسكرية ثورية غيرت من طبيعة وشكل الأنظمة السياسية القائمة وقد حدث ذلك بدرجات متفاوتة تختلف من مجتمع لآخر مما أثر فى وعى وسلوك هذه المجتمعات.

ولذا نستطيع القول أن وعى الإنسان فى عصرنا الراهن يختلف عن ذى قبل، وسيتضح ذلك فى الصفحات القادمة، حينما تقوم الباحثة بتحليل القضية البحثية المطروحة. "الاحتجاجات الفئوية" حتى نتأكد أن الوعى الذى وصل إليه الإنسان اليوم قد اجتاز مراحل تاريخية طويلة حتى وصل إلى المستوى الذى هو عليه الآن، لذا فإنسان اليوم أكثر وعيا بحقوقه وبمطالبه المتعددة، كما أصبح يدخل فى حوارات ومناقشات متعددة حول قضايا متنوعة ومتعددة مع الآخرين فهذه الحوارات والمناقشات لابد وأن تنتج بعد ذلك وعيا أكثر نضجا، والإنسان هو الذى يُكّون الوعى ولا يقبل أحد أن يكون وعيه مفروضا عليه، كما يلعب المجتمع دورا رئيسيا فى تشكيل وعى الإنسان حيث يتلقى الإنسان مكتسبات الوعى على اختلافها من مجتمعه من خلال النظم الاجتماعية المتعددة بدءا من الأسرة فالمدرسة ثم الأصدقاء، ومكان العمل، والأحزاب وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ...الخ وبدون هذه المكتسبات التى يتلقاها من هذه الأنظمة يصبح دون وعى تماما.

Scanned with CamScanner

نستخلص من العرض السابق تعريفا إجرائيا للوعى بأنه عبارة عن أسلوب تصور أو إدراك أعضاء كل فئة من فئات المجتمع للواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى المحيط بما يشتمل عليه من علاقات ونظم ومدى فهمهم لما يدور فيه من أحداث وتقييمهم لها وردود أفعالهم تجاهها. لذلك يفهم من التعريف السابق أن الوعى لم يعد مجرد معارف واتجاهات يعبر عنها الإنسان وإنما علاقة بين الإنسان والوسط الاجتماعى المحيط به، وتعبر هذه العلاقة عن الظروف التى يعيش فى ظلها الإنسان ويتحدد ملامح علاقاته الاجتماعية بما تتضمنه من أساليب للإدراك وأشكال للفهم وأنماط للتقييم ثم تظهر أساليب ردود الفعل تجاه المواقف الحياتية المعاشة.

٢- الاحتجاجات الفئوية:

يمكننا النظر أنه خلال العقدين الأخيرين برزت نزعة دولية لتكوين الحركات الاجتماعية والسياسية حتى قيل أن هذا القرن هو قرن الحركات الاجتماعية ولقد اهتم العديد من علماء الاجتماع بتلك الحركات أمثال **تيودور ادرنو** وزملائه وخاصة فى أحد مؤلفاته بعنوان: "الشخصية التسلطية" الصادر عام ١٩٥٠، **واريك هوفر** فى مؤلفه بعنوان "المؤمن الحقيقى" عام ١٩٥٠، وكذلك **الآن تورين** فى مؤلفه بعنوان: "ثورة الفاعل" عام ١٩٨٨ وغيرهم.

والحركة الاجتماعية هى تنظيم نشط من المواطنين من أجل تغيير الواقع القائم بطريقة أو بأخرى، أو هى حالة خاصة من السلوك الجمعى وذلك بالتأكيد على خصائصها التعبيرية واللاعقلانية.

وقد ألقى العديد من المنظرين أمثال **مارتن ليبست** اللوم على حالة الاغتراب السائدة فى المجتمع الحديث، أما الماركسيون والماركسيون المحدثون فقد ذهبوا إلى أن بعض الأشكال الجديدة من التقسيمات الطبقية والصراعات التى تنتج عنها تمثل أحد الأسباب الكامنة وراء قيام الحركات الاجتماعية، بينما أكد آخرون على تأثير الحرمان النسبى وزيادة التطلعات كأسباب تفسير انضمام المواطنين لتلك الحركات (جوردن مارشال، ٢٠٠٠: ٦٣٢-٦٣٣)، وتتمثل هذه النزعة فى تحول كل من الفئات الصامتة وجماعات المصالح التقليدية إلى حركات، حيث زادت شرعية هذه التنظيمات الاجتماعية حتى صارت هى وأنشطتها سمة أساسية من سمات

Scanned with CamScanner

المجتمعات الديمقراطية الحديثة. (عماد صيام، ٢٠٠٩: ٣). وقد انعكس بزوغ هذه القوى المتصاعدة على المجال السياسى العام على إعادة صياغة الكثير من المفاهيم المتعلقة بالعملية السياسية والمشاركة السياسية على اختلاف أشكالها، فى إطار توجه شعبى ونخبوى مضاد للنظم والأوضاع القائمة. (إيمان محمد حسنى عبد الله، ٢٠١٢: ١٩).

وقد انبثق من رحم هذه الحركات الاجتماعية ظاهرة "الاحتجاجات الفئوية" Categorical Protests التى تعد مشهدا ثقافيا بفضاء اجتماعى معين جاء مع خروج مؤسسات المجتمع المدنى عن صمتها وكسرها لحاجز الخوف والصمت مطالبة بالتغيير لتبعد عن المعانى الداخلية للفئات العريضة من السكان وكأنها تُنّصب نفسها كنائب عن الشعب للتعبير عن الشعور الجمعى المكبوت. (شحاتة صيام، ٢٠١٢: ٩٨).

فبعد فترة من خداع الجماهير واستلابها وقهرها واستغلالها على مدار العقود الماضية فإن ثمة مرحلة جديدة فى وقتنا الراهن تتميز بإيقاظ الوعى يُدفع بها إلى الشارع وهو ما جعل بعض المفكرين أن يدعوها "بالكتلة الحرجة" التى يدب فيها المشاعر بشكل فجائى حيث يصل إلى حد الغضب والاستثارة وأحيانا إلى الثورة. (جيمس سكوت، ١٩٩٥: ١٢٩).

فغياب الفعل عن الفاعل وعدم حضوره يجعل وعى الصمت هو وعى داخلى له حضوره الطاغى، خاصة إذا ما كان الكلام معرضا للمراقبة، وأنه فى ظل هذه الأزمة أصبحت الدولة على حد وصف **جين فافريه سادا** سيدة الكلام والفعل، بينما الآخر هو المكبوت كلامه فى داخله، ومع أننا فى هذا الإطار نكون بصدد ما يسمى بثقافة الصمت فإن ثمة فئات أخرى لا ينطبق عليها هذه الأوصاف، حيث خرجت على الكلام التقليدى ورفضته وراحت تنادى بتغيير الأنظمة الاستبدادية القائمة على انتفاء الحرية والعدالة الاجتماعية وتلجأ إلى أفعال مخالفة وجديدة، وكأن العقل قد تم إحياءه من جديد لكى يدفع بأفعال وممارسات جديدة أيضا، وهذا هو ما عبرت عنه موجة الاحتجاجات الفئوية التى شهدها الواقع المعاش فى الآونة الأخيرة، ولذلك تعد حركة الاحتجاجات واحدة من الحركات الاجتماعية الجديدة التى لا تبحث عن تغيير نظام الحكم مثل الحركات الاجتماعية، وإنما هى تسعى من خلال الكلمة والتغيير الهادف وليس الثورى أن تكون

Scanned with CamScanner

ذخيرتها فى توفير مصادر جديدة لإرغام النظام الحاكم إما على البحث عن بديل لوجوده أو لإفساح الطريق لآخرين لاستلام دفة الحكم. (نقلاً عن : شحاتة صيام، مرجع سابق: ٣٨).

ومن حيث المبدأ فإن التظاهر والتعبير عن الرأى أو الاحتجاج هى حقوق مكفولة ومصونة بموجب القانون المصرى والمعاهدات والمواثيق الدولية بشرط أن تكون المظاهرات سلمية بعيدة عن العنف والتدمير والاعتداء على المنشآت والممتلكات العامة والخاصة، ومن ثم فإن أى اختراق لتلك القواعد يعنى خروج المظاهرات عن غاياتها فى التعبير السلمى إلى نطاق آخر يهدد المجتمع ويعصف باستقراره. (نادين عبد الله، د.ت: ٥).

وتمثل الحركات الاحتجاجية على حد تعبير **جيل أومفدت** "إعادة اختراع الثورة" فهى ترى أنه بالرغم من أن الحركات الاجتماعية فى الهند منذ عقد السبعينيات لا ينطبق عليها وصف الحركة الطبقية، إلا أنها كانت تهمش فى إطارها الجماعات الدنيا من المجتمع فى محاولة لإعادة حقوق الكادحين والمهمشين والمستقلين بعيدا عن التطلع إلى الإمساك بإرادة المجتمع والسيطرة عليه، ولذا ترى أومفدت ضرورة أن يتم صياغة علاقات التضامن بين كل من المستغلين والمضطهدين فى كافة المجالات الاجتماعية من أجل بناء جسور تعزز من مشاركة النقابات وكافة طوائف المجتمع المختلفة من أجل الضغط للحصول على اشباعاتهم المختلفة وبما يحقق التنمية المجتمعية لمجتمعاتهم المحلية. (نقلا عن: Sidani, Y., & Jamali, D. 2010: 446).

وترى **اسكوكبول** أن الحركات الاجتماعية تأخذ نبرة ونعرة ثورية وتحاول أن تطيح بالدولة التى تعجز عن إشباع الاحتياجات الاجتماعية والطموحات وتفشل فى تحقيق التنمية الشاملة. (نقلاً عن: شحاتة صيام، مرجع سابق: ١٠٥). وتتميز حركات الاحتجاج فى مجتمعنا المصرى بالتنوع فهى تتمثل فى الإضرابات العمالية واحتجاجات الفلاحين والطلاب والموظفين والأطباء والصيادلة... وغيرهم أو من خلال خروج كثير من النخب المثقفة والشعبية للمطالبة بتغييرات ديمقراطية ودستورية، ولقد ساهم ذلك فى وجود حالة وعى جمعى أو بالأحرى ساهم فى انتشار عدوى احتجاجية عامة امتدت من المصالح الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال حتى

Scanned with CamScanner

الجماعات النقابية والمهنية التى راحت تضغط بقوة من أجل الدفاع عن مصالح أفرادها، ويلجأ الناس إلى الاحتجاجات تحت تأثير المعاناة وزيادة معدلات الفقر والسياسات الاجتماعية والاقتصادية شديدة الوطأة، ومن ثم فإن التحديات التى تواجه المجتمع تتجسد فى الغلاء وتباين الدخول وافتقاد العدالة فى التوظيف وتراجع منظومة القيم حيث نلاحظ غلبة مبدأ أهل الثقة على أهل الخبرة والكفاءة والتفوق العلمى وزيادة الهوة بين الطبقات مما أدى إلى انتشار الفساد والتمرد والبطالة بين الشباب وبخاصة المتعلمين (محمد عبد الله يونس، د.ت: ٤)، هذا فضلا عن تولى حكومات يمكن أن تكون فاسدة مهمة تطبيق القوانين، كما أن فرص اكتشاف فسادها ومن ثم مساءلتها تكون ضئيلة إن لم تكن معدومة، بالإضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروات والدخول والخدمات واتساع الفجوة بين الطبقات بما يعمق الشعور بالظلم وإهدار الحقوق، ومن ثم غلبة الشعور بالاستبعاد أو التهميش الاجتماعى لدى الكثير من فئات المجتمع مما يجعل هذه الاحتجاجات وسيلة من أجل المطالبة بتغيير الأوضاع إلى الأفضل. (نبيل عبد الفتاح، ٢٠٠٨: ٣).

وقد عرف التظاهر السلمى أو ما يعرف قانونا بالتجمع السلمى منذ قديم الأزل خاصة وأنه المظهر الرئيسى لكافة أشكال الاحتجاجات والثورات فى كل زمان ومكان وقد وضعت منظمة الأمن والتعاون الأوروبى عام ٢٠١٢ تعريفا للتجمع السلمى للأغراض التوجيهية وجاء فيه "التجمع معناه الوجود المقصود والوقتى لعدة أشخاص فى مكان عام لخدمة القضية المشتركة، وتعد حرية التجمع السلمى هى حقا أساسيا من حقوق الإنسان التى يمكن أن يتمتع بها ويمارسها الأفراد والجماعات والكيانات القومية القانونية والهيئات الاعتبارية، وتخدم التجمعات أو المظاهرات العديد من الأغراض فهى وسيلة للتعبير عن الآراء التى لا تحظى بشعبية كبيرة أو آراء الأقليات وتعدها المجتمعات الديمقراطية (ولو نظريا) نشاطا مهما للحفاظ على الثقافة وتنميتها، وبالتالى فهى تتبنى الرأى القائل بأن حماية حرية التجمع السلمى أمر جوهرى لبناء مجتمع متسامح تعددى متعدد المعتقدات والممارسات والسياسات الموجودة معا فى سلام". (أشرف عبد العزيز عبد القادر، ٢٠١٢: ٧).

Scanned with CamScanner

نستخلص من الطرح السابق تعريفا إجرائيا للاحتجاجات الفئوية بأنها تعد ظاهرة اجتماعية وثقافة فرعية وحركة متصاعدة تفاعلت معها معظم الفئات المجتمعية، لها طريقة فهم لكل ما يحدث فى الواقع، ومن ثم فهى تعبر عن وعى جمعى حقيقى والتى لا يمكن دراستها بمعزل عن التطورات الاجتماعية والسياسية التى حدثت فى العالم بوجه عام والمجتمع المصرى بوجه خاص وذلك بهدف القضاء على الطغيان والاستبداد واستعادة الحرية والعدالة الاجتماعية.

ومن التعريف الإجرائى السابق نستنتج مجموعة من الخصائص التى تميز ظاهرة الاحتجاجات الفئوية وهى:

أ- أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتدهورة هى التى ساهمت فى طرح هذه الظاهرة "الاحتجاجات الفئوية" كأداة لرفض الوسائل التقليدية أو التمرد على الواقع المعاش.

ب- إن الاحتجاجات هى ظاهرة تعبر عن تغيير جذرى من قبل معظم الفئات المجتمعية إذ تخرج إلى الواقع لتعبر عن أفكارها ومطالبها وعلى الملأ.

ج- أن الاحتجاجات الفئوية فى وقتنا الراهن تأتى لكى تحل الإشكاليات المجتمعية عن طريق التفاوض أو المساومة أو الضغط إذ يبقى التمرد أو الانقلاب العنيف بعيدا عن دائرتها.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التى تناولت الثورة والحركات الاجتماعية بمظاهرها المتعددة، إلا أن ثمة قلة حقيقية فى البحوث والدراسات التى تناولت الوعى بظاهرة الاحتجاجات الفئوية رغم الاهتمام الكبير بهذه الظاهرة خاصة من قبل بعض وسائل الإعلام وخاصة فى الفترة الأخيرة ولا سيما فى عامى ٢٠١١- ٢٠١٢ التى تزايدت فيهما حدة الاحتجاجات من قبل كافة فئات المجتمع من أجل المطالبة بتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية مثل دراسات كل من: **فريد زهران: الحركات الاجتماعية الجديدة (٢٠٠٧)، ربيع وهبة: الحركات الاجتماعية – تجارب ورؤى (٢٠١١)، محمد العجاتى: الحركات الاجتماعية فى مصر – المراحل والتطور (٢٠١١)، إيمان محمد حسنى عبد الله: الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية (٢٠١٢)، شحاتة صيام: ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان (٢٠١٢)، إلهامى الميرغنى وآخرون – الاحتجاجات العمالية فى مصر (٢٠١٢)** وغيرها من الدراسات.

Scanned with CamScanner

وأيضا من بين الدراسات الأجنبية دراسات كل من: **نيكولاس هويكنز: الاحتجاج السياسى والاجتماعى فى مصر (٢٠٠٩)، راى بيوش: مصر - الثورة مستمرة؟ (٢٠١١)، انجيلا جويا: الثورة المصرية - أزمة الليبرالية الجديدة ومستقبل الديمقراطية السياسية (٢٠١١)** وغيرها من الدراسات.

وعلى الرغم من أهمية هذه البحوث والدراسات (رغم أن معظمها دراسات نظرية) والتى اعتبرناها بمثابة المفاتيح التى زودت بكثير من المعالم التى ستفيد فى الإجراءات المختلفة من الدراسة الراهنة إلا أن مجال الدراسات السوسيولوجية لا يزال فى حاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بوعى المواطنين وخاصة من العمال بظاهرة الاحتجاجات الفئوية للوقوف على أهم ملامحها والعوامل الاجتماعية التى تسهم فى صياغتها والكشف عن مستقبلها.

الإطار المنهجى للدراسة:

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية التى لا تقتصر على وصف ظاهرة الاحتجاجات الفئوية فقط وإنما تحليلها أيضاً، بما يتلائم مع أهداف الدراسة وبما يمكن من الحصول على بيانات متعمقة ودقيقة وتفصيلية حول الظاهرة المطروحة، وقد اعتمدت الباحثة على استمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات والتى اعتبرتها بمثابة مقياساً يقيس مستوى وعى حالات الدراسة بالظاهرة البحثية المطروحة وذلك لما تتميز به من مرونة مطلقة حيث يترك فيها قدراً كبيراً من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه واتجاهاته وانفعالاته ومشاعره وطموحاته، ونستطيع عندئذ الحصول على معلومات غير متوقعة من المبحوثين (محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى، ٢٠٠١: ٢٤٥).

وقد قامت الباحثة بتصميم استمارة المقابلة والتى تضمنت إلى جانب البيانات الأولية عدداً من التساؤلات المفتوحة التى تتناول مجموعة من القضايا العامة ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهدافه الرئيسية من ناحية، كما تعكس طبيعة ظاهرة الاحتجاجات الفئوية ومظاهرها لدى المبحوثين والنتائج المترتبة عليها وخاصة فى بلد يعانى من انتشار الفساد وانعدام العدالة الاجتماعية طوال عقود طويلة مضت كما هو

Scanned with CamScanner

الحال فى مجتمعنا المصرى من ناحية أخرى، وتدور هذه القضايا الرئيسية حول ما يلى:

- معنى ظاهرة الاحتجاجات الفئوية وحجمها.
- أسباب حدوث هذه الظاهرة.
- القوى التى تحرك هذه الظاهرة.
- مستقبل ظاهرة الاحتجاجات الفئوية وتقييمها.

المجال المكانى: تم تطبيق الدراسة الميدانية فى مدينة شبين الكوم عاصمة محافظة المنوفية وذلك للأهمية التى تحتلها هذه المدينة داخل نطاق المحافظة (المنوفية) تلك المحافظة التى تعد من محافظات الوجه البحرى.

يبلغ عدد سكان شبين الكوم (مجتمع الدراسة) حوالى (٣٥.٣٩٦) من بينهم حوالى (١٨٠.٦٢٠) من الذكور وحوالى (١٧١.٧٧٦) من الإناث (البوابة الإلكترونية لمحافظة المنوفية).

وتعد محافظة المنوفية واحدة من بين المحافظات حيث تقع فى الوسط وتمثل الترتيب السادس فى القيام بالاحتجاجات وذلك بعد محافظات القاهرة والغربية والسويس والإسكندرية والدقهلية (مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢). لذا ستطبق الدراسة على عمال شركة مصر شبين للغزل والنسيج باعتبارهم أكثر الفئات المحتجة فى هذه المحافظة، أما فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج فتعرف هذه الصناعة كإحدى الصناعات التى كانت تمثل دعامة رئيسية للاقتصاد المصرى، وكانت دائما فى المقدمة لسنوات طويلة وكانت ملء السمع والبصر فى العالم، حيث كان الغزل والنسيج المصرى يطلب باعتباره منتجاً عالمياً متميزاً غير قابل للمنافسة، ولكن هذه الصناعة فى وقتنا الراهن تسير عكس الاتجاه الصحيح حيث تمر شركاتها التابعة لقطاع الأعمال بمرحلة شديدة الصعوبة لتدبير سيولة لشراء الخامات وسداد الرواتب لنحو ٧٠ ألف عامل، كما تخلت شركاتها عن عشرات الآلاف من العمال الأكفاء، هذا فضلا عن أن الدولة تركت هذه الصناعة تواجه أقدارها وتتجه بخطوات حثيثة فى اتجاه الانهيار، فالكل أعطى ظهره لهذه الصناعة الوطنية العريقة والنتيجة صناعة تحتضر، وعاملون يصرخون ولا أحد يثير اهتمامه ما يجرى ولا يريد أن ينصت أو

Scanned with CamScanner

يهتم، وفى الوقت الذى تعلن فيه الحكومة عن خطط وبرامج لإنقاذ وتحديث الصناعة إلا أنها ما زالت لم تدخل الخدمة حتى الآن.

عينة الدراسة: عمال شركة شبين للغزل والنسيج(*)، يبلغ عدد عمال الشركة نحو (٤٠٠٠) عاملا من بينهم (١٥٠٠) عامل مؤقت ونظراً للصعوبة فى الحصول على عمال مبحوثين متعاونين مع الباحثة فقد جاءت عينة الدراسة عمدية حيث بلغت (٢٠) حالة من العمال المؤقتين الذكور باعتبارهم من أكثر الفئات احتجاجاً ولديهم مطالب متعددة، وقد توقف اختيار تلك العينة بالنظر إلى عامل واحد وهو مدى قبول المبحوثين للتعارف، فلم يكن أمام الباحثة أى نوع من الاختيار، لذا واجهت الباحثة الكثير من الصعوبات فى العثور على حالات الدراسة التى تقبل التعاون والمشاركة فى الحوار المتعمق.

فعلى الرغم من تركيز معظم وسائل الإعلام فى السنوات الأخيرة وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على هذه الظاهرة (الاحتجاجات الفئوية) إلا أن إدارة الشركة – محل الدراسة – لا تريد أى شخص غريب يدخل إلى هذه الشركة ويحاول أن يجرى أى تحقيق صحفى حول هذا الموضوع لذا يمكن فهم صغر حجم العينة فى ضوء هذا السبب.

أسلوب تحليل البيانات:

نظراً لطبيعة البيانات الكيفية التى حصلت عليها الباحثة من حالات الدراسة فقد اعتمدت على أحد الأساليب المستخدمة فى تحليل هذا النوع من البيانات وهو أسلوب التحليل الكيفى حيث قامت الباحثة بتحليل البيانات على مستويين:

الأول: (الأفقى) حيث الاعتماد على تحليل البيانات وفقاً لنقاط الاتفاق والاختلاف فى الآراء بين حالات الدراسة.

الثانى: (الرأسى) وفيه يتم عرض لبعض نماذج القول التى أدلت بها حالات الدراسة.

(*) أنشئت شركة غزل شبين عام ١٩٦٢، كانت الشركة تابعة للقطاع العام ثم تم خصخصتها فى ديسمبر ٢٠٠٦، وقد استحوذ المستثمر الهندى على حوالى ٧٠% من أصول الشركة ثم حولت بعد ذلك إلى القطاع العام بحكم قضائى وذلك فى يناير ٢٠١٣، يبلغ متوسط أجر العامل نحو ١٧٤٥جنيها، ولا توجد ميزانية محددة للشركة منذ ٢٠٠٧ وحتى الآن (مركز معلومات قطاع الأعمال العام).

Scanned with CamScanner

نتائج الدراسة:

توضح النتائج أن نصف حالات الدراسة تقع فى فئات السن الشابة (٣١- ٣٩) حيث تبلغ ٦٠%، فى حين تقع بقية الحالات الأخرى فى فئات السن (٤٢-٥٠) وتبلغ ٤٠%، ومعظم حالات الدراسة يقطنون فى قرى مجاورة من شركة شبين للغزل والنسيج حيث تبعد هذه القرى عن الشركة بعدة كيلو مترات، كما كشفت النتائج أن معظم الحالات من الشباب الذى لم يتزوج (بجانب الأرمل والمطلق ولديه أبناء) وكذلك المتزوجين ولديهم أبناء حيث تمثل كل فئة منهما ٣٣.٣%، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمى فقد أوضحت النتائج ارتفاع نسبة الحاصلين على الدبلوم الفنى إلى ٤٠% ثم الحاصلون على الإعدادية ٣٣.٣%، ثم تنخفض نسبة الحاصلين على الإبتدائية والذين يكتفون بالقراءة والكتابة إلى ١٣.٣% لكل منهما، وكذا أظهرت النتائج أن معظم الحالات يتراوحون ما بين عمال خراطة وعمال برادة وسائق حيث ترتفع نسبة عمال الخراطة إلى ٤٦.٧% وعمال البرادة ٣٣.٣%، يتراوح متوسط الدخل الشهرى لحالات الدراسة ٤٤٠جنيه شهريا، ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة ٤ أفراد، كما أظهرت النتائج أن معظم الحالات تعيش فى إطار أسرة زواجية وتمثل ٥٣.٣%، بينما ٤٦.٧% يعيشون فى إطار العائلة الكبيرة.

المحور الأول: ملامح ظاهرة الاحتجاجات الفئوية:

الرأى فى التظاهر بشكل عام(*)

من أهم ملامح ظاهرة الاحتجاجات الفئوية التى حرصت الباحثة على الكشف عنها ورصدها بداية هى توضيح الآراء حول التظاهر بوجه عام، وفى هذا الصدد تظهر النتائج الميدانية من خلال المقابلات مع حالات الدراسة مدى اتفاق معظم الحالات حول ظاهرة التظاهر بوجه عام.

تقول الحالة رقم (١) ويرمز لها بـ (ى. م. أ) "التظاهر هوه حق من حقوق الإنسان فالواحد بيتظاهر لما بيكون فيه الحق ضايع".

وتقول الحالة رقم (٢) ويرمز لها بالرمز (ر. ع. ح) "التظاهر كويس علشان المسئولين يعرفوا إحنا عاوزين إيه".

(*) نظراً لطول النصوص التى وصل بعضها إلى عدد من الصفحات، اضطرت الباحثة إلى الاكتفاء بالاسترشاد بنص واحد، نظراً لتشابه كافة استجابات حالات الدراسة حول القضايا المطروحة ولقلة التنوع.

Scanned with CamScanner

وتقول الحالة رقم (٣) ويرمز لها بـ (أ. م. ل) "أدام التظاهر لصالحنا فنقوم به، لو كان مش فى صالحنا فمالوش أى لازمة".

ويسؤال المبحوثين حول هل التظاهر تحول اليوم إلى فوضى؟

أسفرت النتائج عن اتفاق كبير بين معظم حالات الدراسة على أن التظاهر تحول إلى فوضى، حيث تقول الحالة رقم (٤) ويرمز لها بالرمز (أ. ع. أ) "إحنا بنأيد التظاهر السلمى اللى هوه ما بيخربش وما بيستخدمش أى نوع من العنف واحنا ما نرضاش بالتخريب".

أما الحالة رقم (٦) ويرمز لها بالرمز (م. أ. ع) فتقول "لأ إحنا بنرفض العنف والتخريب، فالتظاهر لو كان سلمى ماشى نقوم بيه، لكن لو كان هدفه الأساسى التخريب فمالوش لازمة خالص".

وتقول الحالة رقم (٧) ويرمز لها (ف، ل، د) "التظاهر حاجة كويسة لو كان سلمى أما لو كان فيه عنف وتخريب فلأ".

وتقول الحالة رقم (١٣) ويرمز لها بـ (م، ش، ع) "التظاهر السلمى حاجة كويسة مش حاجة وحشة والمتظاهرين ما بيغلطوش بيقولوا احنا ماشيين مع المسيرة وهدفه الأساسى يجيبوا لنا حقنا ومش هدفهم التخريب والفوضى".

وهناك بعض الحالات القليلة كالحالة رقم (٥)، والحالة رقم (١٢) فقد أكدا عكس وجهات النظر السابقة:

حيث تقول الحالة رقم (٥) ويرمز لها بـ (س، ب، م) "التظاهر شئ مهم وضرورى ولازم نتظاهر، أما الناس اللى بتكسر وبتخرب وبتستخدم الفوضى فده غصب عنهم بس نعذرهم لأنهم مش عارفين يخدوا حقهم وعارفين إن الحكومة مش حتعمل أى حاجة لهم".

أما الحالة رقم (١٢) ويرمز لها بـ (م. ع. ع) فتتفق مع وجهة النظر السابقة وتقول فى ذلك "إحنا مع التظاهر ودايما نتظاهر، والناس اللى بتستخدم الفوضى والتخريب والحرق وقت التظاهر دى مش منا دول ناس مندسين، ولكن لازم نعذرهم لأنهم عارفين أن حقهم ضايع ومعندهمش أى أمل فى بكرة علشان كده بيكسروا وبيخربوا وبيضربوا عن العمل".

Scanned with CamScanner

وبسؤال المبحوثين حول معنى الاحتجاجات الفئوية.

فقد جاءت الاستجابات متشابهة إلى حد كبير بين معظم حالات الدراسة حيث تقول الحالة رقم (١) فى ذلك "الاحتجاجات الفئوية معناها أن كل فئة فى المجتمع مش واخدة حقها، من حقها أنها تحتج وتطالب الحكومة بالاهتمام بتحقيق مطالبها".

أما الحالة رقم (٢) فتقول: "إحنا العمال المؤقتين قمنا بالاحتجاج كتير علشان يحققوا مطالبنا المشروعة من تثبيت، وزيادة راتب، وتأمين صحى، وغيرها وفيه حاجات نقصانا كتير".

وتقول الحالة رقم (٩) ويرمز لها بـ (أ. ل. م) "الاحتجاجات الفئوية كلنا نؤمن بيها لأن هدفها الأساسى المطالبة بحقوقنا المشروعة علشان كدة احنا بنحتج".

أما الحالة رقم (١٤) ويرمز لها بـ (س، م، ش) فيقول "أويد الاحتجاجات الفئوية عشان خاطر قرفونا فى الشغل وكانوا بيقولوا لينا عجبكوا ولا مش عجبكوا مفيش غير كده".

وبالنسبة للحالة رقم (١٥) ويرمز لها بـ (أ. س. ل) فيقول فى ذلك: "الاحتجاجات الفئوية هيه المطالبة بحقوقنا المشروعة من خلال الإضراب عن العمل لحد ما الحكومة تاخد بالها وتهتم بينا زى اهتمامها بالناس التانية".

وبالتعرف على حجم ظاهرة الاحتجاجات الفئوية فقد كشفت نتائج الدراسة عن تشابه – إلى حد كبير – فى ردود أفعال معظم حالات الدراسة ويتضح ذلك على النحو التالى:

تقول الحالة رقم (١): "الاحتجاجات الفئوية حجمها كبير النهاردة وخاصة بعد الثورة كانت الأول مكتفية على العمال وبعض الكوادر من الموظفين علشان كان فيه خوف ولكن النهاردة الوضع اتغير وكلنا بنطالب بحقوقنا الضايعة".

ويذكر الحالة رقم (٤) فى ذلك: "الاحتجاجات حجمها كبير عشان العمال فى الشركة عددهم حوالى ٤٠٠٠ عامل ومعظمهم بيشاركوا فى الاحتجاجات وخصوصاً المؤقتين منهم زينا علشان إحنا حاسين بظلم كبير".

وتقول الحالة رقم (١٢) "أيوه كل مرة نحتج فيها بيكون عددنا كبير لأن كلنا متضررين".

أما الحالة رقم (١٥) فيقول: "الاحتجاجات حجمها كبير لأنها على مستوى الشركة كلها والمسئولين بيخافوا من العدد الكبير".

Scanned with CamScanner

نستخلص مما سبق مدى إيمان غالبية حالات الدراسة بأحقيتهم فى التظاهر؛ فالتظاهر بشكل عام وكما أظهرت النتائج عبارة عن انتفاضة تلقائية سلمية تخلو من أية عنف كالحرق أو التكسير أو التخريب، وأن حجم التظاهر كبير مما يدل على الاستياء العام على الأوضاع القائمة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج التقرير الذى قام به **إلهامى المرغنى وآخرون** بعنوان: "الاحتجاجات العمالية فى مصر عام ٢٠١٢" والذى أوضح فيه تصاعد احتجاجات العمال بصفة عامة وخاصة فى القطاع الحكومى حيث شكلت فى عام ٢٠١٢ نحو ١٠٣٥٥ فعلاً احتجاجياً مثلت نسبة ٣٥.٥% من إجمالى الاحتجاجات و٦٨.٨% من الاحتجاجات العمالية (إلهامى المرغنى وآخرون، ٢٠١٢: ٥) كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التحليلية التى قام بها **شحاتة صيام** بعنوان: "ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان عام ٢٠١٢" والتى كشفت نتائجها عن الطبيعة السلمية للاحتجاج الذى يتسم بها الشعب المصرى وأن الاحتجاج عبارة عن دعوة ناعمة لتحرير الذات فى إطار مغلف بأدب الرفض الشكلى الذى ما زال فى بواكير عهده. (شحاتة صيام، مرجع سابق: ١٤٢)

المحور الثانى: أسباب حدوث الاحتجاجات الفئوية:

لماذا تقومون بالاحتجاجات؟

وبسؤال حالات الدراسة عن أسباب القيام بالاحتجاج:

فقد عبر معظم المبحوثين عن مدى استيائهم من الظلم الواقع عليهم ويتضح ذلك فيما يلى:

يذكر الحالة رقم (١) "الإحساس بالظلم والاضطهاد وعدم المساواة هوة اللى بيخلينا نحتج ونضرب عن العمل".

أما الحالة رقم (٣) فقد عبر عن ذلك بقوله: "بصراحة الواحد منا بيشتغل أكثر من ١٢ ساعة فى اليوم وأصحاب الشركة مش بيهتموا بينا وبيتعاملوا معانا إحنا المؤقتين كما لو كنا عبيد عندهم لدرجة أن واحد فينا مرة أيده اتقطعت ولا حد من المسئولين سأل فيه".

وتقول الحالة رقم (٤) "إحنا ضحايا نظام فاسد قعد فى البلد ثلاثين سنة ونمر الشركات وسرح العمال ونبحنا"، ويضيف المبحوث قائلاً أيضا أن ما يزيد من معاناته وألمه طفلته المعاقة التى تعانى من ضمور فى خلايا المخ، وينهى كلامه ويقول "نحن صابرون

Scanned with CamScanner

ونحمد الله لكن أين الدولة من أمثالى ومئات الحالات من المؤقتين الذين أصبحوا الآن فى مهب الريح".

وتقول الحالة رقم (٦) "إحنا حاسين بعدم عدالة وبظلم كبير فالاحتجاجات هيه اللى بتجيب للناس حقها، كنا أيام المخلوع ملناش أى حق وممنوع الواحد منا يتكلم وكنا بنخاف نشتكى، ولكن الثورة دى علمتنا إزاى نثبت ذاتنا، وأن ما ينفعش الواحد يسكت وبسيب حقه خلاص الناس ماعدتش بتخاف زى زمان".

وتكشف الحالة رقم (٨) ويرمز لها بـ (أ. م. هـ) فقد عبر عن وجهة نظره بقوله: "المرتب الأساسى ضعيف وما بيوكلش حتى عيش حاف، بصرف على زوجتى والأولاد غير أبويا وأمى أجيب منين مصاريف كل واحد فيهم".

أما الحالة رقم (١٠) ويرمز لها بـ (أ. م. ش) فيقول: "علشان معذبنا ومطلعين روحنا فى الشغل ليل ونهار ومفيش مقابل علشان كده لازم نحتج".

وقد عبر الحالة رقم (١٤) عن وجهة نظره فى قوله: "إحنا العمال المؤقتين مضطهدين فى كل حاجة وحتى لو مرضنا أو حد فينا مرض محدش بيسأل فيه أو لو الواحد عمل عملية تبقى على حسابه الخاص، ولما نجى الشركة متأخرين بسبب المواصلات يقولولنا روحوا ويخصموا لنا اليوم كله واليوم اللى بيتخصم بيشيل الحوافز معاه".

ونستخلص من ذلك أن أسباب قيام حالات الدراسة بالاحتجاج معظمها مادية فهى تتعلق بمطالب الحياة اليومية وقصور ذات اليد فى إشباع الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس ومشرب وصحة وتعليم الأبناء ومواصلات... وغيرها من الضروريات ويعد ذلك دافعا قويا وراء القيام بالاحتجاج، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قام بها راى **بيوش** بعنوان: "الثورة مستمرة؟" التى قام بها عام ٢٠١١ والتى أسفرت عن أن الفترة السابقة من حكم مبارك أدت إلى الظلم وانعدام العدالة الاجتماعية مما ترتب عليه ظهور فئتين فقط فى المجتمع فئة صغيرة تملك وسائل الإنتاج فى مقابل أغلبية معدمة تبحث عن لقمة العيش. (Bush, R., 2011: 15)

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع التوجه النظرى للدراسة وخاصة اتجاه التحديث السياسى الذى يرى أن دول العالم الثالث تتميز بارتفاع معدلات التخلف والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعى ومعوقات التنمية التى تركز على طبيعة البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع المتخلف، كما تمر هذه المجتمعات بتغييرات كثيرة

Scanned with CamScanner

ومتنوعة فى كافة النواحى مما يستوجب إيجاد وسائل حديثة بهدف تغيير الأوضاع إلى الأفضل. (أحمد زايد، ٢٠٠٨: ٢٠)

مطالب الفئات المحتجة:

وبالاستفسار عن أهم مطالب حالات الدراسة فقد كشفت النتائج عن أهم ما يلى:

عبر الحالة رقم (١) عن وجهة نظره بقوله: "زيادة المرتب، زيادة الأجازات، وزيادة البدل".

وتقول الحالة رقم (٢) التثبيت والتأمين الصحى، وحسن المعاملة ووضع حد أدنى للأجور وزيادة الحوافز هيه دى أهم مطالبنا".

وتقول الحالة رقم (٧) "تثبيت العمال المؤقتين وعودة القيادات العمالية اللى تم تشريدها إلى أعمالهم فوراً".

وقد أكدت الحالة رقم (١١) ويرمز لها بـ (أ. ط. و) "أهم مطالبنا التثبيت وربط الأجر بالأسعار وتحديد حد أدنى للأجور لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه، وأهم مطلب إصدار قانون عمل جديد يحصن العمال من الفصل وعودة الشركات التى تم نهبها وأن النقابة تعمل حاجة لينا وتحل مشاكلنا".

أما الحالة رقم (١٤) فقد عبر عن رأيه فى ذلك حيث يقول "أهم مطالبنا أن الشركة ترجع تانى مصرية والحمد لله رجعت بالفعل مصرية لأن المستثمر الهندى كان طماع ومضيع حقوق معظم العمال، تانى حاجة عاوزين مرتبتنا تزيد ويهتموا بصحتنا ويرجعوا العمال المفصولين لأن الإدارة شردت ٢٠٠٠ عامل بالفصل التعسفى والمعاش المبكر والنقل الإدارى، إحنا عاوزين الناس دى وخصوصاً الكفاءات والخبرة منهم يرجعوا تانى للشركة".

مدى مشروعية هذه المطالب:

وبالسؤال عن مدى مشروعية هذه المطالب فقد اتفقت معظم حالات الدراسة فى مشروعيتها ويتضح ذلك فيما يلى:

تقول الحالة رقم (١) "أيوه مطالبنا مشروعة ودى أبسط حقوقنا".

وتؤكد الحالة رقم (٥) "طبعا مطالبنا كلها مشروعة وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، كنا كلنا الأول ما نقدرش نتكلم ولا نقدر نعبر عن رأينا لكن دلوقتى خلاص كل الناس بتحتج وبتحصل على حقها".

Scanned with CamScanner

أما الحالة رقم (٨) فقد عبر عن وجهة نظره بقوله: "المطالب كلها مشروعة ومن السهل تحقيقها فى حكم الإدارة الجديدة للشركة واحنا منتظرين".

يتضح مما سبق الصورة القاتمة التى ترسخ تفاصيلها المطالب الفئوية والتى تكشف عن أبعاد تقود لانحراف المجتمع بوجه عام نحو دوامة من الفوضى والتمرد وتعطيل عجلة الإنتاج وإفلاس الشركات وتردى الخدمات وارتفاع معدل التضخم، وعلى الرغم من الإيمان الشديد بأن هذه المطالب الفئوية هى نتاج طبيعى لمعاناة ما شهده المجتمع المصرى على مدار ثلاثون عاماً من الإقصاء والظلم الاجتماعى، إلا أن بركان هذه المطالب انفجر دفعة واحدة فى وجه الحكومة وذلك من خلال معظم شرائح المجتمع وخاصة العمال المؤقتين مطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التثبيت ووضع حد أدنى للأجور لمواجهة أعباء المعيشة وتكاليفها الباهظة أملاً فى تحسين ظروفهم الحياتية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قام بها **عبد الرحمن** بعنوان: "هيكل الصراعات السياسية والاقتصادية فى الثورة المصرية" عام ٢٠١٢ والتى كشفت عن أن المطالب الاقتصادية هى الأساس الذى قامت من أجله ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. (Abdelrahman, M. 2012: 626)

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قام بها **نيكولاس هوبكنز** بعنوان: "الاحتجاج السياسى والاجتماعى فى مصر" عام ٢٠٠٩ والتى كشفت عن أن الحركات السياسية فى مصر تتأثر بصورة كبيرة بما تطرحه السياسات الاقتصادية وتأثيراتها فى الحياة اليومية للناس. (Hopkins, S.N. 2009: 13)

المحور الثالث: القوى التى تحرك ظاهرة الاحتجاجات الفئوية:

مدى المشاركة فى الاحتجاجات:

وبسؤال المبحوثين عن مدى المشاركة فى الاحتجاجات فقد كشفت المقابلات عما يلى:

تقول الحالة رقم (١): "حضرت إلى مقر الشركة وكنت مع زمايلى فى قلب الشركة وسافرنا إلى مجلس الدولة فى القاهرة، ورحنا مجلس الوزارة ومجلس الشعب والشركة القابضة للغزل والنسيج ووزارة الاستثمار فى عهد الوزير كمال الجنزورى وعملنا من هناك مسيرات واعتصامات كتيرة".

Scanned with CamScanner

ويذكر الحالة رقم (٢): "بنتجمع مع بعضنا وواحد منا يطلع لرئيس مجلس إدارة الشركة بيبلغ عن مطالبنا وافق ماشى نمشى الشغل، ولو موافقش كلنا بنطلع ونروح على القوى العاملة نقولهم مطالبنا وكتير كنا بنعمل اعتصامات واضراب عن الأكل".

ويقول الحالة رقم (٤): "احنا العمال المؤقتين وضعنا صعب فى الشركة وحاسين بالظلم علشان كده بنجتمع معظمنا ونطالب بحقوقنا وكتبناها فى ورقة ومضينا كلنا عليها، ورحنا مجلس إدارة الشركة فى القاهرة لحد ما ينظروا فى هذه المطالب".

أما الحالة رقم (١٥) فيذكر: "أيوه شاركت معاهم بالرأى وشاركت فى الإضراب، وعملنا إضرابات واعتصامات ووقفات احتجاجية كتيرة أمام الشركة وكلها كانت سلمية ولكن مفيش فايدة لحد دلوقتى النقابة مش سألة فينا".

أثر الانتماء لحزب سياسى أو أية جماعة سياسية على الاحتجاجات:

وبالاستفسار عن مدى انتماء المبحوثين لأى حزب سياسى أو أية جماعة سياسية فقد أكدت غالبية حالات الدراسة على عدم انتماءهم لأى حزب أو أية جماعة سياسية.

مما يدل على انعدام الوعى السياسى لدى هذه الشريحة التى لا يهمها سوى البحث عن لقمة العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية والتطلع إلى حياة اجتماعية اقتصادية كريمة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة الاستطلاعية التى قامت بها **إيمان حسنى عبد ربه** بعنوان: "الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية" عام ٢٠١٢ والتى أظهرت أن اهتمام الشباب بالأمور السياسية يفتر تدريجياً فى ظل تدنى الأوضاع الاقتصادية وزيادة الأعباء وضغوط الحياة اليومية. (إيمان حسنى عبد ربه، مرجع سابق: ٢٢٤)

القوى التى تحرك الاحتجاجات:

وبسؤال المبحوثين عن القوى التى تحرك الاحتجاجات فقد كشفت نتائج المقابلات مع حالات الدراسة تناقضات ومفاجآت فى الاستفسار عن هذه القضية ويتضح ذلك فيما يلى:

تقول الحالة رقم (٤): "إحنا العمال المؤقتين قمنا باعتصامات كتيرة علشان يحققوا مطالبنا".

وتؤكد الحالة رقم (٦) وتتفق مع وجهة النظر السابقة بقوله: "القوى اللى بتحركنا إحنا وانتماءنا للشركة واحساسنا بالظلم وعدم المساواة مع غيرنا من العمال وخصوصا المتثبتين والخوف من تهديدات أصحاب العمل لنا بالطرد هوه اللى بيحركنا علشان كده بنوقف الشغل ونعمل اضراب".

Scanned with CamScanner

أما الحالة رقم (٨) فيقول: "مفيش أى قوى بتحركنا ولكن ظروفنا الصعبة والخوف من بكره ومن عدم تعليم الأولاد ومن هموم الحياة اليومية كل ده هو اللى بيدفعنا للاحتجاج".

فى حين كشفت حالات مغايرة عن مفاجآت أخرى أثناء التحاور معها فى هذا الصدد ويتضح ذلك فيما يلى:

تقول الحالة رقم (٥): "أيوه طبعا فيه زعماء بيجوا من مصر وبيحرضونا على العصيان وعلى التمرد إذا ما اهتمتش إدارة الشركة بتحقيق مطالبنا".

كما تتفق الحالة رقم (١٠) مع وجهة النظر السابقة فيذكر: "غير انتماؤنا للشركة ده أول حاجة طبعا فيه ناس تانيين بييجوا من القاهرة وخاصة فى الفترة الأخيرة اللى هية بعد الثورة مباشرة ويقولوا لنا أزاى انتم راضين بالمهانة والذل لازم يكون لكم دور فى الشركة وأكيد الكلام ده بياثر فينا علشان كده بنضرب عن الشغل لحد ما يحققوا مطالبنا".

وتعبر الحالة رقم (١٢) عن ذلك بقوله: "لقينا الموظفين فى كل المصالح الحكومية بيطالبوا بحقوقهم من خلال الاحتجاجات فقولنا نعمل زيهم".

أما الحالة رقم (١٤) فيقول فى ذلك: "لأ مفيش حد بيحركنا أحنا مظلومين فعلا ومش واخدين حقنا فى حد بياخد ٤٥٠ جنيه فى الشهر ومسئول عن أسرة كبيرة".

وفى مقابل ذلك أسفرت المقابلات مع حالات أخرى عن مدى التأكيد على أن الذى يحرك هؤلاء العمال ويدفعهم إلى الاحتجاج يتمثل فيما يشاهدونه من برامج حوارية عبر شاشة الفضائيات حيث تقول الحالة رقم (١٢) "التليفزيون وخاصة البرنامج بتاع الاستاذ وائل الإبراشى والبرنامج بتاع جابر الأرموطى ومنى الشاذلى هما دول اللى بيحمسونا لأنهم بيبينوا للناس الظلم وعدم المساواة الواقع علينا ومع الأسف الحكومة مش سألة فينا".

يتضح مما سبق أن غالبية حالات الدراسة شاركت فى الأوضاع الاحتجاجية بدافع الإحساس بالظلم والقهر الواقع عليهم وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالمقارنة بالعمال المثبتين، وأن إدارة الشركة لم تعد تسمح أو ترغب فى إيجاد رؤية مشتركة تضع الأمور فى نصابها الطبيعى وتفتح نوافذ الأمل أمام هؤلاء العمال لتحسين أحوالهم المعيشية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التى قام بها كل من **Sidani & Jamali** بعنوان: "العمال المصريين" عام ٢٠١٠ والتى أكدت على أن إدارة الشركات فى مصر تعد الشريك الرئيسى فى شيوع المطالب الفئوية ويتضح ذلك فى اندفاع العمال فى مصر نحو استخدام مختلف

Scanned with CamScanner

وسائل الضغط على الإدارات بالاحتجاج أو الاعتصام أو الإضراب عن العمل. (Sidani, Y., & Jamali, op. cit.: 448)

وهذا يدل على عدم وجود نقابات عمالية واعية ومرنة ولديها القدرة على امتصاص غضب العمال من خلال طرح رؤية شاملة لحل مشاكلهم وإشباع احتياجاتهم الأساسية باعتبارهم جزءاً أصيلا من المجتمع.

تأثير وسائل الإعلام على ظاهرة الاحتجاجات الفئوية:

وبالاستفسار عن تأثير وسائل الإعلام على ظاهرة الاحتجاجات الفئوية:

كشفت المقابلات مع حالات الدراسة عن وجود اختلافات فى الآراء حول هذه القضية ويتضح ذلك فيما يلى:

تقول الحالة رقم (١) "الإعلام طبعا له دور كبير وخصوصا التليفزيون فيه برامج كتيرة فى التليفزيون وكلها بتتكلم فى السياسة وأحوال البلد وتهتم بينا وبيعرفنا أيه اللى بيحصل وازاى ناخذ حقنا".

وتقول الحالة رقم (٢) "البرنامج بتاع عمرو الليثى فى قناة المحور ده برنامج محترم وبرضه البرنامج بتاع المذيعة ريم كويس والأستاذ وائل الإبراشى كمان كويس، البرامج دى بتفدنا لأنها بتهتم بينا وبتعرفنا نعمل أيه وأسلوبها بسيط ومفهوم لينا".

أما الحالة رقم (٤) فيذكر: "كل البرامج اللى بتيجى فى التليفزيون كويسة ولكن البرنامج بتاع خيرى رمضان وبرضه بتاع محمود سعد دى برامج أحب أشوفها".

أما الحالة رقم (١٠) فيذكر: "التليفزيون فيه برامج مفيدة لازم الواحد يشوفها ولكن طبيعة شغلنا مخليانا منقدرش نتفرج على حاجة لأن هموم الحياة، والتزاماتى ناحية أسرتى والواحد غصب عنه مش بيلحق يتفرج".

فى حين تؤكد الحالة رقم (٣) على ذلك بقوله: "أنا باروح البيت متأخر وتعبان مش بلحق أتفرج على حاجة وإذا أتفرجت باتفرج على أى حاجة دينية".

وبالاستفسار عن قراءة الصحف اليومية فقد أجمعت معظم حالات الدراسة إنها تفضل مشاهدة التليفزيون عن قراءة الصحف باستثناء الحالات أرقام (١، ٢، ٥، ٨، ١٤)، فقد اعربت الحالة رقم (٢) عن ذلك بقوله: "أحب أقرأ لصحف المعارضة زى صوت الأمة والمصرى اليوم".

Scanned with CamScanner

فى حين تؤكد الحالة رقم (٥) على ذلك بقوله: "ماعدش الواحد يصدق أى حاجة معظم الجرايد الموجودة بتكذب وبتضلل وبتعمل بلبلة فى الناس الواحد ماعدش عارف فين الصح وفين الغلط علشان كده قليل لما بقرأ جرايد ولو قرأت فبقرأ الأهرام".

مما يدل على أن وسائل الإعلام وفى مقدمتها البرامج الحوارية التى تبث عبر الفضائيات التليفزيونية تساهم بشكل كبير فى تشكيل وعى الغالبية العظمى من هذه الشريحة من العمال الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا حيث تلعب ثقافة الصورة دوراً هائلاً ويتضح ذلك من خلال اقتناع وتقليد هؤلاء العمال لمعظم ما يشاهدونه من صور عبر هذه البرامج التى أعربوا عن تفضيلهم لها. وتتفق هذه النتيجة مع رأى **عبد الفتاح عبد النبى** فى دراسته بعنوان: تكنولوجيا الاتصال والثقافة الصادر عام ١٩٩٠ والتى أكد فيها على أهمية ثقافة الصورة التى حلت محل الكلمة وأصبحت هى التى تشكل الثقافة وتوجه السلوك لملايين المتفرجين. (عبد الفتاح عبد النبى، ١٩٩٠: ٥) ونتفق مع الرأى السابق تمام الاتفاق إلا أن المعطيات التى أكد عليها عبد الفتاح عبد النبى قد تكون قديمة إلى حد كبير فى ظل الطفرة التقنية الهائلة التى تشهدها حالياً وسائل الإعلام (وخاصة التليفزيون) والتى تتمثل فى التعدد الهائل للقنوات الفضائية وتعدد البرامج الحوارية وتعدد ساعات الإرسال اليومى.... وغيرها.

المحور الرابع: مستقبل ظاهرة الاحتجاجات الفئوية وإلى أى مدى تؤتى ثمارها لصالح العمال – رؤية تقييمية:

وبسؤال المبحوثين عن مدى حدوث أية تغيير بعد هذه الاحتجاجات فقد أظهرت المقابلات اختلاف كبير فى ردود الأفعال ويتضح ذلك على النحو التالى:

يقول الحالة رقم (١) "لأ بصراحة محصلش أى تغيير ولو حصل تغيير فبسيط جدا فالإدارة ثبتت بعض منا ولكن معظمنا لسه ما اتسبتشى".

ويذكر الحالة رقم (٢) "محصلش تغيير كبير بعد الثورة الوضع ذى ما هوة".

أما الحالة رقم (٧) فيقول: "محصلش تغيير كبير علشان صاحب الشركة كان هندى ونظام الشغل فى عهدة كان فيه وسايط واللى مش عاجبه الشغل فى الشركة سابها، وفيه ناس فضلت مستنيه لحد ما تشوف فرصة شغل أحسن".

Scanned with CamScanner

وفى مقابل ذلك أعربت حالات أخرى عكس وجهات النظر السابقة حيث يقول الحالة رقم (٣): "كان من أهم مطالبنا ان الشركة ترجع مصرية والحمد لله رجعت مصرية تانى، وده تغيير كبير، ونتمنى أن معظم العمال المؤقتين واحنا عددنا كبير فى الشركة حوالى ١٥٠٠ عامل مؤقت عاوزين نتسبت لأن لو اتسبتنا حنشتغل أكتر".

ويذكر الحالة رقم (١١) "بأذن الله حيبقى فيه تغيير أنا متفائل لأن الأوضاع صعبة على الكل لازم نصبر ونشتغل أكتر، ممكن يبقى فيه تغيير للأحسن لو احنا صبرنا وعطينا فرصة للحكومة والريس".

أما الحالة رقم (١٥) فقد أكد على ذلك بقوله: "طبعا ممكن تؤدى الحكومة لتغيير، ممكن تعمل حاجات كتيرة، مكناش الأول بنأخذ أجازات لكن دلوقتى بناخد أجازة مولد النبى والأجازات الرسمية أخدناها وأجازات عيد النصارى وزادت المرتبات بالنسبة للعمال، والحكومة ثبتت نص العمال هنا فى الشركة والنص التانى لسه".

وبالاستفسار عن وجهة نظر حالات الدراسة حول مستقبل الاحتجاجات الفئوية (تقييمهم لها).

فقد تبين عدم الاتفاق بين العمال نحو ذلك حيث أوضحت نتائج المقابلات ما يلى: تقول الحالة رقم (١): "حنقوم بالاحتجاجات وبالاعتصام وبالإضراب عن العمل لو مطالبنا ما تحققتشى".

يذكر الحالة رقم (٢) "أنا مش عارف مستقبلها أية ولكن متشائم كما يذكر: الناس الأول كانت كتير وبتطالب بحقوقها وبتنزل فى المظاهرات وتعمل إضراب، ولكن الاحتجاجات قلت دلوقتى، على الرغم أن مفيش أى اصلاحات لا من إدارة الشركة ولا من الحكومة".

ويقول الحالة رقم (٦) الناس زهقت من الاضرابات والاحتجاجات وماعدش الواحد عنده طوله بال ولا صحة للاضراب عن الطعام والاعتصام داخل الشركة بالأيام".

ويذكر الحالة رقم (١٤) "حتقل الاحتجاجات والمطالب الفئوية لما يزودوا مرتبتنا ويثبتونا، وحتفضل الثورة مستمرة إذا لم يحققوا مطالبنا".

فى حين أكدت حالات محدودة عكس وجهات النظر السابقة حيث يذكر الحالة رقم (٣) "بأذن الله الاحتجاجات حتقل بالتدريج، أنا متفائل بس لازم نصبر ونشتغل وندى فرصة للريس وللحكومة أنهم يشتغلوا".

Scanned with CamScanner

وتتفق الحالة رقم (١١) مع وجهة النظر السابقة فيقول فى ذلك: "إزاى أطالب بزيادة مرتبى بدون ما أتعب فى الشغل أو أبذل أى مجهود، علشان ربنا يباركلنا فى صحتنا وصحة عيالنا لازم نشتغل الأول ونعمل اللى علينا وبعد كده ربنا يسهلها من عنده بس نعمل اللى علينا الأول".

وفيما يتعلق برأى المبحوثين حول الحلول المحتملة للوفاء بحاجة الفئات المحتجة.

تقول الحالة رقم (١) "أن تنظر إدارة الشركة لينا بعين الاعتبار وأن يحققوا مطالبنا البسيطة لأن الحكومة لحد دلوقتى معملتش أى حاجة لينا".

ويذكر الحالة رقم (٤) "الحكومة ما عملتش أيه حاجة كلها وعود، بيسايسونا علشان الشغل يمشى وبس، أهم حاجة عندهم مصلحة الشغل".

أما الحالة رقم (٥) فيذكر: "عضو مجلس الشعب السابق إبراهيم حجاج جه هنا الشركة وعرف مطالبنا ولم يقدم أى حلول وهوه عارف اننا مظلومين بالمقارنة بالعمال المتثبتين، وكل اللى اتكلم فيه أنهم حيثبتونا قريب وعدا وقت كتير ومفيش حاجة حصلت".

ويقول الحالة رقم (١٣) "مفيش حلول كويسة ونأمل أن يراعينا الريس والمسئولين وحكومة قنديل نفسنا حد منهم يجى قريب الشركة ويشوف جميع مشاكلنا".

فى مقابل ذلك يذكر الحالة رقم (٣) "فيه حاجة أتحققت أن الشركة رجعت مصرية تانى، وأن شاء الله احنا مستنيين المسئولين وإدارة الشركة لما ينظروا فى بقية طلباتنا".

مناقشة النتائج فى ضوء الإطلالة النظرية للدراسة:

تعد الوقفات الاحتجاجية وبركان المطالب الفئوية من قبل العمال والذى انفجر دفعة واحدة فى وجه الحكومة وتزايد بصورة ملحوظة وخاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وتداعياتها حيث كشفت المقابلات عن تغير تصورات العمال تجاه مختلف القضايا المطروحة على الساحة معبرين عما لحق بهم من أضرار تتعلق بمصادر رزقهم واحتجاجا على ما يعيشونه من أوضاع اجتماعية واقتصادية متردية وسياسية ظالمة.

Scanned with CamScanner

فبالنسبة للمحور الأول وهو المتعلق بملامح ظاهرة الاحتجاجات الفئوية والذى يتضمن عدة تساؤلات؛ ففيما يتعلق بسؤال المبحوثين عن رأيهم فى التظاهر بشكل عام؛ فقد كشفت النتائج الميدانية ومن خلال المقابلات اتفاق معظم حالات الدراسة على أن التظاهر يعد حقا من حقوق الإنسان، فى مقابل ثلاث حالات فقط ذكروا عكس ذلك مما يدل على وجود قناعة لدى هذه الشريحة من العمال وهذه القناعة كانت مكبوتة قبل الثورة، وهى حقهم فى الدفاع عن حقوقهم والتعبير عن طموحاتهم من خلال التظاهر.

وبسؤال المبحوثين عن "هل تحول التظاهر اليوم إلى فوضى"؟

فقد أظهرت النتائج تأييد غالبية حالات الدراسة للتظاهر السلمى، فى حين أكد البعض الآخر على ضرورة لجوء الناس إلى عدم السلمية فى التظاهر من خلال استخدام العنف والفوضى كوسيلة وحيدة يستطيعون بها أخذ حقوقهم المشروعة وهذا يدل على العقلية الجمعية غير المتبلورة من قبل المبحوثين، كما يدل على عدم الوعى وعدم الفهم الصحيح لقيمة التظاهر كأسلوب سلمى للحصول على حقوقهم، وقد يكون هذا نتاج طبيعى لفترات ما بعد الثورات التى عادة ما يحدث فيها العديد من الاضطرابات والقلاقل وعدم فهم وعدم وضوح الرؤية حتى تستقر الأمور على شرعية حقيقية يقتنع بها الشعب صاحب الثورة.

وبالاستفسار عن معنى الاحتجاجات الفئوية، فقد اختلفت وجهات النظر فى ذلك؛ فقد أكد نصف المبحوثين على أن الاحتجاجات الفئوية هى المطالبة بالحقوق المشروعة، بينما أعرب النصف الأخر عن عكس ذلك فقد أكدوا على أن الاحتجاجات هى الإضراب عن العمل، والاعتصام والوقفات والتظاهر وكلها أشكال مختلفة للاحتجاج أو أساليب للاحتجاج التى يستخدمها العمال للتعبير عن حقوقهم والدفاع عنها وخاصة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية المهدرة لمواجهة تحديات ما بعد الثورة، وهذا التشتت فى الاستجابات يدل على عدم الوعى للدفاع الشرعى عن الحقوق، وهو أمر طبيعى للفترة الطويلة من الديكتاتورية والفقر وانعدام العدالة والمساواة الاجتماعية الذى ساد قبل الثورة. (عبد الخالق فاروق، ٢٠١٢: ٢).

Scanned with CamScanner

وفيما يتعلق بحجم ظاهرة الاحتجاجات الفئوية فقد كشفت النتائج عن ارتباط هذه الاحتجاجات بكبر الحجم، فقد أكد معظم حالات الدراسة عن كبر حجم هذه الاحتجاجات، نظرا لكبر حجم أعداد العمال المؤقتين فى الشركة ككل إلى نحو ١٥٠٠عاملاً، ويرجع ذلك أساسا إلى أن هذه الشركة (محل الدراسة) تم خصخصتها بأسلوب يعطى للمستثمر الأجنبى كل الحقوق فى فصل العمال تعسفيا وإهدار حقوقهم والتناقض بين الخصخصة وبين قانون العمل المجحف لحقوق العمال، لذلك كان الاحتجاج من قِبل معظم العمال فى الشركة.

وينطبق هذا أيضا على غالبية شركات القطاع العام التى تم خصخصتها بأسعار زهيدة لمستثمرين أجانب فى الأغلب حيث يتم فصل العمال وتغيير نشاط الشركة بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد القومى مثل معظم شركات الغزل والنسيج، ومنجم السكرى، والاحتجاجات ضد المستثمرين الأجانب فى الإسماعيلية، والسويس والغربية وفى معظم المحافظات الأخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع التوجه النظرى – الذى أشرنا إليه فى الصفحات السابقة – وخاصة فى تعريفنا للوعى (اتجاه التحديث السياسى) وخاصة فى تأكيد **مانهايم** على أن محصلة المعرفة لا تصدر عن فرد أو أفراد منعزلين وإنما تصدر عن جماعات وممارسات اجتماعية مخرجة لنا ما أسماه بأنماط التفكير. (محى شحاته سليمان، مرجع سابق: ١٥٠)

وهذا ما يوضح أن العلاقات الاجتماعية التى يكونها الإنسان داخل الوسط الاجتماعى المحيط تسهم فى تشكيل وعى الإنسان.

كما تتفق نتيجة الدراسة الراهنة مع الدراسة التتبعية التى قام بها **محمد العجاتى** بعنوان: "الحركات الاجتماعية فى مصر – الحركات والتطور" عام ٢٠١١ والتى أسفرت نتائجها عن أن الأعداد الهائلة من المحتجين فى كافة قطاعات المجتمع بكل أطيافه ساهمت فى تغيير ثقافة الخوف والسلبية التى ظلت سائدة لسنوات طوال فى الشارع المصرى. (محمد العجاتى، ٢٠١١: ٢٤٠)

أما المحور الثانى وهو المتعلق بأسباب حدوث ظاهرة الاحتجاجات الفئوية، والذى يتضمن بعض التساؤلات الرئيسية الخاصة بهذا المحور.

Scanned with CamScanner

فبسؤال المبحوثين عن لماذا تقومون بالاحتجاج، فقد أكد الغالبية العظمى من حالات الدراسة على مدى الإحساس بالظلم والاضطهاد وانعدام العدالة الاجتماعية نتيجة الأحوال الحياتية المتردية فى ظل نظام استمر ستون عاما وأدى إلى هيكل اقتصادى متهالك ليس به علاقة واضحة بين أدوات الإنتاج، حيث تأرجح الفكر الاشتراكى الذى يعطى للعمال حقوقا بدون أن يقوموا بالعمل حيث أن قيمة العمل مفقودة لديهم، مما أدى إلى انتشار البطالة المقنعة وانهيار الجهاز الإنتاجى وتضخم الجهاز الإدارى والحكومى بدون فعالية، هذا فضلا عن وجود حقبة من سيطرة رأسمالية متحالفة مع النظام السياسى أدت إلى فساد شديد خاصة فى برنامج الخصخصة والذى تحمل العمال تبعاته السيئة بإغلاق معظم المصانع والشركات بالفصل التعسفى والمعاش المبكر، وبذلك عندما قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تضافر العاملان معا فى تكوين شخصية العامل غير المنتج الذى يتمرد ويحاول أن يحقق ذاته بالتظاهر والاعتصام والإضراب عن العمل ويطالب بحقوق لا يستحقها أصلا.

وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التى قام بها **راى بيوش** والتى كشفت نتائجها عن أن زيادة معدل البطالة قبل ثورة ٢٥ يناير المصرية، وارتفاع معدل التضخم أدى إلى مضاعفة نسبة الفقر ومن ثم نتج عن ذلك انقسام غير عادل للطبقات فى المجتمع، فئة صغيرة تملك وسائل الإنتاج فى مقابل أغلبية معدمة من الفقراء والفلاحين لا تملك شيئا. (Bush, R., op. cit.: 305)

وبالاستفسار عن مطالب الفئات المحتجة فقد كشفت النتائج أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة يطالبون بعدة مطالب من بينها التثبيت وزيادة الأجر وزيادة الحوافز والبدلات والتأمين الصحى.... وغيرها وكلها مطالب اجتماعية اقتصادية بالدرجة الأولى نتيجة الوضع المتدنى الذى تعانى منه الغالبية العظمى من هذه الشريحة على مدار سنوات طوال ويمكننا القول فى هذا الصدد أن فى أى اقتصاد فى العالم لا يمكن فصل أى عامل يعمل فى القطاع العام، ويرجع ذلك إلى فترة الستينيات حيث سيطرة الفكر الاشتراكى واستمراره حتى وقتنا الراهن، حيث نلاحظ فى هذه البلدان أنه لا يمكن انتقال العامل من

Scanned with CamScanner

مهنة إلى أخرى ويحق لصاحب العمل فصل من لا يجيد عمله. (Puddephatt, A, op. cit: 33)

أما فى مجتمعنا المصرى الذى يتميز باقتصاده الضعيف فالوضع مختلف تماما حيث أن قوانين العمل والتأمينات لا تعطى للعامل فى القطاع الخاص حقوق للتأمين والعلاج مثل التى تتيحها الحكومة لعمال القطاع العام ويترتب على ذلك أن كل العمال المؤقتين يطالبون بالتثبيت رغم ضعف المرتب وذلك لضمان الوظيفة الثابتة ولضمان الحصول على التأمينات الاجتماعية من معاش وتأمين صحى، ولقد أدى ذلك فى خلال عامين من الثورة إلى إضافة مليون موظف فى القطاع الحكومى المكدس أصلا بالبطالة المقنعة وغير المنتج مما نتج عنه زيادة هائلة فى عجز ميزانية الدولة.

وفيما يتعلق بمدى مشروعية مطالب الفئات المحتجة، فقد أظهرت المقابلات أن هذه المطالب مشروعة من قبل معظم هذه الشريحة من العمال المؤقتين الذين تعودوا أن تكفلهم الحكومة بدون أن يقدموا إنتاجا حقيقيا، وهذا يمثل نتاج اجتماعى للثورة التى قامت كرد فعل للظلم والتهميش والاستبعاد الذى عاشه معظم الشعب ولا سيما محدودى الدخل، فى مقابل تكديس الثروة فى يد الفئة الحاكمة والمتحالفة مع رجال الأعمال، وبالتالى ليس من السهل الحديث عن المشروعية الاقتصادية لتلك المطالب لغلبة مشروعيتها والتى يمكن أن تنتهى بانتهاء الفترة الانتقالية ووضع أسس سليمة يقوم عليها الاقتصاد القومى وفقا لمشروعية الثورة.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص بالقوى التى تحرك الاحتجاجات الفئوية والذى يشتمل على عدة تساؤلات هامة.

فبالنسبة لمدى المشاركة فى الاحتجاجات فقد كشفت النتائج عن مشاركة جميع حالات الدراسة فى الاحتجاجات بجميع مظاهرها ويرجع ذلك إلى أن شركة غزل شبين (محل الدراسة) تم خصخصتها، بالإضافة إلى سوء المعاملة التى يلاقيها العمال من المستثمر الأجنبى (على حد قولهم) رغبة فى التخلص منهم وتغيير نشاط الشركة ليحقق له أقصى ربح فى أقل وقت.

وبالاستفسار عن مدى انتماء هؤلاء العمال لحزب سياسى أو أية جماعة سياسية فلقد أظهرت المقابلات عدم الانتماء لأى حزب أو أية جماعة سياسية، مما يدل على

Scanned with CamScanner

انخفاض المستوى التعليمى وتدنى مستوى المعيشة فهذه الشريحة تتمثل أهم مطالبها فى البحث عن لقمة العيش وعن الحياة الكريمة فقط مما يدل على غياب واضح لدور الأحزاب السياسية وعدم وجود رؤية حقيقية لها فى الاهتمام بشريحة العمال وخاصة من الطبقة الدنيا وعدم التصدى لحل مشاكلهم وقصر نشاط هذه الأحزاب على المتعلمين وأعضاء الطبقة الوسطى فقط، ويدل أيضا على غياب دور النقابات العمالية فى تشكيل الوعى السياسى للغالبية العظمى من الذين ينتمون إلى هذه الطبقة الدنيا المستبعدة اجتماعياً وعدم إيجاد حلول سليمة لاستيعاب غضبهم وحل مشاكلهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدارسة التى قام بها **فريد زهران** بعنوان: الحركات الاجتماعية الجديدة والتى أسفرت نتائجها عن اهتمام تلك الحركات بالجانب السياسى فقط على حساب الجانبين الاقتصادى والاجتماعى. (فريد زهران، ٢٠٠٧: ٦١)

وفيما يتعلق بالاستفسار عن القوى التى تحرك هذه الاحتجاجات من وجهة نظر المبحوثين فقد أسفرت النتائج عما يلى:

- هناك شعور عام لدى حالات الدراسة بأن تحرك العمال للاحتجاج من خلال الضغط على إدارة الشركة والمسؤولين يؤدى إلى حصولهم على مطالبهم حتى ولو كانت غير مشروعة وهذا ما تؤكده الحالة رقم (١٢) حيث يذكر فى ذلك :"لقينا الموظفين فى كل المصالح الحكومية بيطالبوا بحقوقهم من خلال الاحتجاجات فقولنا نعمل زيهم".

وبالنسبة لتأثير وسائل الإعلام نحو ظاهرة الاحتجاجات الفئوية فقد اتضح من خلال المقابلات مع أغلبية حالات الدراسة ٩٠% ما تقوم به بعض وسائل الإعلام وخاصة بعض القنوات الفضائية الخاصة والمملوكة لفلول النظام السابق فى دعم الثورة المضادة بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التى قامت بها إيمان محمد حسنى عبد الله التى أظهرت نتائجها أن اهتمام الشباب بالأمور السياسية والثقافية من خلال وسائل الإعلام يفتر تدريجيا فى ظل تدنى الأوضاع الاقتصادية وزيادة الأعباء والضغوط اليومية. (إيمان محمد حسنى عبد الله، مرجع سابق: ٢٣١)

وتتفق النتيجة السابقة مع الدراسة التى قام بها **عبد الرحمن** والتى كشفت نتائجها عن أن الثورة المضادة ومن بينها الإعلام بوسائله المتعددة والمتنوعة يستخدم كل السبل

Scanned with CamScanner

لإسقاط الثورة وخاصة فى الخلط بين المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية. (Abdelrahman, M. op. cit.: 626)

أما بالنسبة للمحور الرابع المتعلق بمستقبل ظاهرة الاحتجاجات الفئوية وتقييمها. فلقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن قصر فترة ما بعد الثورة مع استمرار الاضرابات والاعتصامات لا يكفى لوضوح النتائج النهائية أو الثمار المرجوة لتلك الثورة.

لذلك أسفرت النتائج عن عدم الاتفاق بين حالات الدراسة حيث وجدنا فئة غير مطمئنة وغير متفائلة نظرا لاستمرار الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولديها وعى حقيقى بأن الواقع سيئ والإحساس بالغد والمستقبل سيكون أسوأ فى ظل ارتفاع الأسعار وعدم التثبيت وزيادة ضغوط الحياة وقهر السوق من جانب، هذا فضلا عن أنشطة الثورة المضادة التى تحاول العبث فى أية بادرة تقدم أو إصلاح، وفئة أخرى لديها طموح ونظرة تفاؤلية نحو مستقبل أفضل، وهذا يدل على الانقسام الذى أصاب المجتمع بأكمله فى الفترة الانتقالية والذى أدى إلى التفتت والانقسام بين مؤيد للثورة وبين مؤيد للثورة المضادة.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة **رباب المهدى** بعنوان: "الاحتجاجات العمالية فى مصر – الأسباب والمعانى" عام ٢٠١١ والتى أسفرت نتائجها عن أن الاحتجاجات لا ترجع إلى أسباب مادية بل أنها احتجاجات تهدف إلى تغيير هيكلى وتكتيكى فى التنظيم الداخلى للحركات، هذا فضلا عن اتجاه هذه الاحتجاجات إلى القيام بدور واضح فى السياسة وفى العلاقات الاجتماعية، وتتوقع الباحثة انتشار هذه الحركات بصورة أوسع نطاقا وأكثر عمقا ودعما للديمقراطية فى المستقبل. (El. Mahdi, R. 2011: 400) كما تختلف مع نتائج الدراسة التى قامت بها **انجيلا جويا** بعنوان: "الثورة المصرية – أزمة الليبرالية الجديدة ومستقبل الديمقراطية السياسية" عام ٢٠١١ والتى كشفت عن أن هناك سيناريوهات محددة لبناء مجتمع ديمقراطى جديد فى مصر يتمثل أهمها فى حدوث تغيير راديكالى يعتمد على مساهمة جماعات العمال ذاتها فى تحقيق الحراك السياسى (Joya, A., 2011: 5)

Scanned with CamScanner

خاتمة:

يتضح من العرض السابق أن وعى العمال المؤقتين بالاحتجاجات الفئوية ما زال يشوبه عدم وضوح الرؤية الحقيقية المتعلقة بثقافة الاحتجاج فهى لاتمثل حركة اجتماعية وانما هى احتجاجات تلقائية عفوية غير ممنهجة أو مخطط لها من أعلى لا يهمها سوى البحث عن لقمة العيش وإشباع احتياجاتها المتعددة فقط كما تخلو هذه الاحتجاجات من أى أيديولوجية نظراً لانخفاض المستوى التعليمى ومن ثم انخفاض المستوى الثقافى، وقد اتضح ذلك فى عدم ظهور فئات اجتماعية واعية حتى وقتنا الراهن فى صفوف هذه الشريحة من العمال المؤقتين على الرغم من اتساع حجم هذه الفئات فى مصر، وعلى الرغم أيضا من أن البعض يحاول تحريض أو استقطاب هؤلاء المهمشين للقيام بالاحتجاجات، فالعامل المصرى قادم من الريف وليس لديه قدرة على استيعاب وسائل التقنية الحديثة، ومن ثم ليس لديه القدرة على الإنتاج لفترات طويلة ومن السهل التأثير عليه.

عدم اصطباغ المطالب الفئوية بالصبغة السياسية، فلم تكن القوى المشاركة فى احتجاجات العمال (محل الدراسة) منتمية لأى قوى حزبية تقليدية، كما لم تكن على صلة بأى من جماعات الإسلام السياسى كجماعة الأخوان المسلمين أو الجماعة السلفية على سبيل المثال ومن ثم لم تعمل هذه الشريحة تحت لواء التنظيمات النقابية الرسمية حيث لاحظنا غياب واضح للقيادات العمالية وقد تشكل وعى حالات الدراسة من رحم حالة السخط الذى يعانى منه العمال بوجه عام فى مصر نتيجة الأوضاع المتردية التى يعيشونها اقتصاديا واجتماعيا، مع التسليم بحق أصحاب المطالب الفئوية من هؤلاء العمال فى الجهر بمطالبهم، إلا أنه من الواجب معرفة صعوبة التحرك نحو الحل الجزئى لمطالبهم فى اللحظة الراهنة، وإنما ينبغى أن تأتى الحلول لهذه المطالب فى إطار منظومة أوسع وأشمل تتضمن تحرك المجتمع بأكمله نحو العمل والإنتاج.

ومن أخطر عواقب الاحتجاجات الفئوية وتزايد حدتها فى وقتنا الراهن هو كونها تتم فى مناخ اقتصادى شديد التأزم، كما أن تكلفة الاستجابة الحكومية لتلك

Scanned with CamScanner

المطالب الفئوية وهى فى معظمها مطالب اقتصادية واجتماعية خاصة بتحسين أوضاع العمال المؤقتين والتى رأينا أنها تتمثل فى زيادة الرواتب، التثبيت، صرف الحوافز، حسن المعاملة، التأمين الصحى.... وسيكون لهذه المطالب تكلفة باهظة على الموازنة المصرية العامة وازدياد العجز فيها خاصة إذا علمنا أن المصروفات العامة تعانى بالفعل من تضخم فى بابى الأجور والدعم وضالة ما يتبقى من موارد حتى يتم توجيهها نحو الاستثمارات التى تعتبر محور الانطلاق لأى إصلاح اجتماعى واقتصادى فى المستقبل.

ولقد قامت الدولة بتحجيم الاحتجاجات الفئوية مؤخراً ووأد المظاهرات والوقفات بصدور قانون التظاهر رقم ١٠٧ فى نوفمبر ٢٠١٣ والخاص بتنظيم الحق فى التظاهر بأن يكون الاحتجاج أو التظاهر سلمى بمعنى لا يستخدم فيه سلاح أو أى نوع من أنواع العنف، وأن يتم الإخطار قبل البدء فى الاحتجاج أو التظاهر بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وأن يوضح فى هذا الإخطار توقيت بداية ونهاية الاحتجاج وبيانات عن موضوع الاحتجاج والغرض منه، وبيانات بأسماء المشاركين فيه، والجهة المنظمة له ووسيلة التواصل معهم، ويمنع الاحتجاج إذا كان يشكل تهديداً للأمن أو النظام العام أو تعطيلاً للإنتاج أو قطع الطرق أو اعتداءاً على الممتلكات العامة (جريدة المصرى اليوم، أنظر المشروع الكامل لقانون حماية حق التظاهر).

Scanned with CamScanner

المراجع

أولا- المرجع العربية:

١. أحمد زايد: الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر، ٢٠٠٨.
٢. أشرف عبد العزيز عبد القادر: المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات فى سياسات الدول، مجلة السياسة الدولية/ ملحق اتجاهات نظرية، ع (١٨٧)، يناير، ٢٠١٢.
٣. أك أوليدوف: الوعى الاجتماعى، ترجمة ميشيل كيلو، دار بن خلدون، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
٤. البوابة الالكترونية لمحافظة المنوفية. www.monofeya.gov.eg.
٥. المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير رصد الاحتجاجات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٢.
٦. الهامى الميرغنى وآخرون: الاحتجاجات العمالية فى مصر ٢٠١٢، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٢.
٧. إيمان محمد حسنى عبد الله: الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
٨. جراهام كينلوتش: تمهيد فى النظرية الاجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٩. جريدة المصرى اليوم، أنظر المشروع الكامل لقانون حماية حق التظاهر على:
http.//wwwalmasryalyoum.com/node/15992//
١٠. جميس سكوت: المقاومة بالحيلة – كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، ترجمة: إبراهيم العريس وميخائيل خورى، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٥.
١١. جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهرى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٢. ربيع وهبة: الحركات الاجتماعية – تجارب ورؤى، محرر فى: الحركات الاجتماعية فى الوطن العربى (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، يناير ٢٠١١.
١٣. سامح راشد: شرق أوسط جديد قديم – الخريطة الإقليمية فى عصر الثورات فى: الثورات العربية بين مصاعب الواقع ومخاطر المتوقع، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ع (١٤٦)، ٢٠١١.

Scanned with CamScanner

١٤. شحاتة صيام: ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
١٥. عاصم الدسوقى: فى البحث عن قانون علمى لظاهرة الثورة – الإشكاليات والفروض، فى: الثورة والتغيير فى الوطن العربى عبر العصور، تحرير: عبادة كحيلة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
١٦. عبد الخالق فاروق: اقتصاديات الفساد فى مصر – كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤- ٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
١٧. عبد الفتاح عبد النبى: تكنولوجيا الاتصال والثقافة، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.
١٨. على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة – تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة – الكتاب الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١.
١٩. عماد صيام: الاحتجاجات السلمية فى مصر وتخلق مجتمع جديد، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع (١٤)، أبريل، ٢٠٠٩.
٢٠. فريد زهران: الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢١. محمد العجاتى: الحركات الاجتماعية فى مصر – المراحل والتطور، عمرو الشوبكى (محرر) فى: الحركات الاحتجاجية فى المنطقة العربية بين السياسى والاجتماعى، منتدى البدائل العربى للدراسات، الجيزة، ٢٠١٠.
٢٢. محمد عبد الله يونس: ثورات صغيرة – أبعاد وتداعيات – موجة الاحتجاجات الفئوية فى مصر، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ب.ت.
٢٣. محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى: طرق البحث الاجتماعى، مطبعة العمرانية الاوفست، الجيزة، ط٤، ٢٠٠١.
٢٤. محمد الجندى: حول الإنتاج والوعى والتركيب الاجتماعى، دار الكلمة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
٢٥. محى شحاتة سليمان: العوامل البنائية المؤثرة على الوعى السياسى والقانونى – دراسة ميدانية فى قرية مصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.
٢٦. مركز الأرض لحقوق الإنسان: احتجاجات العاملين والمستقبل المجهول، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، القاهرة، ع (٨٨)، ٢٠١٢.

Scanned with CamScanner

٢٧. مركز معلومات قطاع الأعمال العام. www.bsic.gov.eg.
٢٨. نادين عبد الله: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعى "رؤية اجتماعية سياسية، منتدى البدائل العربى للدراسات، الجيزة، ب.ت.
٢٩. نبيل عبد الفتاح: الشرق الأوسط – الاحتجاج السياسى وتراجع الإصلاحات الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 Abdelrahman. M.,: A- Hierarcky of struggles? The economic and the political in Egypt's Revolution, Review of African political Economy, vol. 39, No. B4, December. 2012.
2. Johnson G. Allan: The Blackwell, Dictionary of Sociology. Auser's Guide to Sociological Language. British Library, Oxford, 1995.
3. Bush, R.,: Egypt: A Permanent Revolutions? Review of African political Economy, vol. 38, No. 128, June. 2011.
4. El-Mahdi, R.,: Labour Protests in Egypt-Causes and Meanings, Review of African political Economy, 2011.
5. Hopkins, S.N.,: Political and social protest in Egypt, American university in Egypt, 2009.
6. Joya, A.,: The Egyptian Revolution – Crisis of neoliberalism and the potential for democratic politics, Review of African political Economy, vol. 38, No. 129. September. 2011.
7. Puddephatt. A.,: Corruption in Egypt, Global partners & Associates, March 2012.
8. Sidani, Y., & Jamali, D: The Egyptian Worker. Work Beliefs and Attitudes, Journal of Business Ethics, 92 (3), 2010.
9. Turner S. B Ryan: The Cambridge Dictionary of Sociology, Cambridge University Press, 3rd, 2011.

Scanned with CamScanner

Class consciousness of the workers protests A field study on Shebin for Spinning and Weaving workers Menofia

Summary:

This mission illuminates the light on the fact of the riots protests of some parts of society and its effects on the consciousness of workers especially under the recent challenges which the Egyptian society faces by great fast changes especially in the period of the 25th January revolution from 2011 up till now.

This mission is considered one of the main analyzed descriptive studies as it depends on an application which can be used to collect detailed information which is considered as a means to measure the level of consciousness for the cases of the available research. This study is applied on a sample of 20 cases of the temporary workers of Egypt's Shebin company for textiles in Shebin El Monofia Governorate.

This study shows some results as following:

1. The consciousness of the temporary workers of riots have some unknown points which are connected with the culture of demonstrating as it isn't planned and not well prepared.

2. The demands of those people are not connected to politics this shows the decrease in the educational level and the decrease in the standard of living for this section. Those people based their demands on looking for good living standard only.

3. Their only demands depend on earning their living with dignity.

Scanned with CamScanner